

فرم

نشرة فصلية إعلامية تصدر عن رابطة أصدقاء كمال جنبلاط
«بعضهم يستجدي الألم، ويمتدح نفسه بالشقاء لكي يصل...
ولكن طريق الفرغ هي أكمل وأجدي... كل شيء هو فرغ... هو فرغ»



FRIENDS OF KAMAL JOUMLATT ASSOCIATION
www.kamaljoumlatt.com

فرح

شباط 2023

العدد 71

رابطة أصدقاء كمال جنبلاط

المحتوى

- ملح الارض: حكومة نتنياهو: تقسم الاسرائيليين ، وتهدد الفلسطينيين ، وقد تشعل حرباً في المنطقة ، فما الذي ينتظر لبنان؟ - عباس خلفص. 4
- مع الاحداث: بين كوارث الطبيعة وكوارث الحكام – سعيد الغز ص. 5
- مقال سياسي: قيم المواطنة – د. منى فياض..... ص. 8
- مقال اقتصادي: لا لتوظيف القضاء للقضاء على ماتبقى من القطاع المالي – د. محمد فحيليص. 14
- دراسة في موارد الطاقة : غاز شرق المتوسط: زيادة الاكتشافات والطلب والاهتمام – د. وليد خدوريص. 17
- دراسة مالية: كيف يستفيد لبنان من ثورة النفط والغاز – Foreign policy ترجمة جريدة نداء الوطن في 2023/02/16ص. 20
- دراسة قانونية : مصير الودائع عند الدولة - البروفسور نصري ديابص. 24
- نافذة على فكر كمال جنبلاط: ص. 26
- آراء ومواقف
- ازمة الحكم في لبنان: ازمة المعارضة وازمة الحكومة في آن واحد
- هذا خطنا وهذا هدفنا
- من اقواله:
- الوضع الخطير وطريق الانقاذ
- الحوار المطلوب
- مطالب ومشاريع اصلاحية : نريد لبنان وطناً... لا دكانا لتجار السياسة
- علوم وتكنولوجيا: تحذير من خطورة الاجهزة الذكية على ادمغة الاطفال – سكاى نيوز عربية في 2023/2/18ص. 29
- صحة وغذاء: افضل الطرق لتسريع تعافي العضلات – جريدة الجمهورية في 2023/02/16ص. 30
- اخبار الرابطةص. 32

- من الصحافة اخترنا لكم: ص. 36
- ❖ إسرائيل إلى أين بعد تمرير أول قوانين «الانقلاب» القضائي؟ - جريدة الشرق الاوسط في 2023/02/23
 - ❖ لا اميركا تستطيع تطويع المقاومة في لبنان ولا المقاومة تبتغي فرض رئيس ترفضه غالبية المسيحيين - د. عصام نعمان - جريدة القدس العربي في 2023/2/20
 - ❖ هزة زلزال فانهيار... رصد الكابيتال كونترول - البروفيسور ندى الملاح البستاني - جريدة الجمهورية في 2023/2/17
 - ❖ إضراب المصارف... عندما يرضى القتل - البروفيسور نيكول بلوز بايكر والبروفيسور مارون خاطر - جريدة النهار في 2023/2/20
 - ❖ سيناريو يوم القيامة في بلد ينهار - رفيق خوري - جريدة نداء الوطن في 2023/02/22
 - ❖ Israel on brink of 'constitutional collapse', president warns – Financial Times – 12/2/2023
 - ❖ The Syrian earthquake is not a free pass for Assad - Financial Times - 14/2/2023
 - ❖ Saudi Arabia seeks place on tourist map with ambitious foreign visitor push - Financial Times - 1/02/2023
 - ❖ Egypt's economic woe spreads across all classes - Financial Times - 16/2/2023

ملاحظة: المقالات والدراسات التي تنشر في "فرح" تعبّر عن آراء كاتبها

المحتوى

- ملح الارض: حكومة نتياهو: تقسم الاسرائيليين ، وتهدد الفلسطينيين ، وقد تشعل حرباً في المنطقة ، فما الذي ينتظر لبنان؟ - عباس خلف

"لقد كان الفلسطينيون خميرة التفكير الثوري في العالم العربي كله. وفي رأيي ان كل محاولة لأخذهم بالعنف سيكون مصيرها الفشل ، وعلى هذا يجب ان تعالج قضاياهم بروح الانفتاح لانهم اصبحوا على استعداد للقتال حتى النهاية ، اذ ليس لديهم ما يخسرونه سوى ارواحهم ، وهي لا تبدو بالنسبة اليهم اعلى من وطنهم الذي فقدوه وديارهم التي احتلتها اسرائيل."

(المرجع: كمال جنبلاط من حديث له مع فريق من طلاب الكلية الحربية الوطنية الاميركية ، زاره في بيروت بتاريخ 1970/4/25)

نحن في رابطة اصدقاء كمال جنبلاط ، وفاءً منا للمعلم كمال جنبلاط الذي نذر نفسه ونضاله لنصرة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، يثير غضبنا اليوم ما آلت اليه الاوضاع في فلسطين المحتلة . وعلى ضوء المستجدات الحاصلة على الساحة الفلسطينية ، نؤكد ان لقاءات التطبيع الحاصلة مع اسرائيل برعاية اميركية قبل ايجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية هي مجرد وهم وسراب سلام ، ومكافأة مجانية للعدوان المتواصل على الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة بدولة مستقلة عاصمتها القدس.

وخير دليل على صحة ما نقول ، مسلسل الصفقات الطبيعية مع اسرائيل برعاية وضغوط اميركية منذ صفقة الجولان السوري المحتل سنة 1973 ومروراً بـ "كامب ديفيد" المصرية ، و"وادي عربة" الاردنية، و "اوسلو" الفلسطينية، وانتهاءً بصفقة "ابراهيم" العربية - الاسرائيلية - الاميركية، واعلان الرئيس الاميركي ترامب ان القدس هي العاصمة الابدية لاسرائيل، وان الجولان اراض اسرائيلية، كانت كلها لصالح اسرائيل وترسيخ احتلالها للارض الفلسطينية وتمكينها من قمع الشعب الفلسطيني ومواصلة تشريده وشرذمته.

وها هو الناطق باسم الامانة العامة للامم المتحدة يعلن مؤخراً لوكالة "فرانس برس" ان العام 2022 كان اكثر الاعوام دموية في الضفة الغربية الفلسطينية منذ العام 2005 وسقط خلاله 215 قتيلاً ، 90% منهم فلسطينيون.

وزير خارجية الولايات المتحدة الذي زار اسرائيل والسلطة الفلسطينية في مطلع شهر شباط الحالي ، واصل الادعاء بأن ادارة بلاده لا تزال مع حل الدولتين في فلسطين ، ولكنه في الوقت ذاته طالب السلطة الفلسطينية بأن تشكل قوة عسكرية خاصة مهمتها ملاحقة المناضلين الفلسطينيين الذين يقومون بعمليات فدائية ضد اسرائيليين ، الامر الذي سيخدم اسرائيل ويزيد الانقسام بين الفلسطينيين لو حصل.

رافق ذلك اعلان نتنياهو صراحة استعدادة للقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس في اي مكان للبحث في حلول للقضايا العالقة، واضاف ان الصلح مع كل العرب هو المدخل لاعطاء الفلسطينيين حقوق ادارة مناطقهم.

نتنياهو نفسه الذي شكل مؤخراً حكومته التي تضم عتاة التطرف وتسعى لان تقيم دولة عنصرية يهودية لا مكان فيها ولا مواطنة الا لليهودي ، مع ما يرتب على ذلك تفجير في اسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة، وربما في المنطفة العربية.

وها هو نتنياهو يعلن في اجتماع حكومته بتاريخ 2023/02/12 انه اوكل الى المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والامنية اعداد خطة لشنّ عملية عسكرية واسعة في القدس الشرقية والضفة الغربية بهدف وقف العمليات الارهابية الفلسطينية ، وفي الوقت ذاته تعزيز الاستيطان في الاراضي الفلسطينية ، والعمل لاصدار قانون يقضي بسحب المواطنة في اسرائيل او الاقامة في القدس الشرقية من الاسرى الفلسطينيين وطردهم الى خارج البلاد. و صدر هذا القانون في 2023/2/14.

هذه الدلائل تؤكد ان لا سبيل لأي تفاهم مع صهاينة يصرون على نفي وتشريد الشعب الفلسطيني، وعدم الاعتراف بأية حقوق له في ارضه التي تقام عليها دولة عنصرية يهودية، لازالت اليوم بسبب حكومة نتنياهو المتطرفة تثير انقساماً داخلياً هو الاخطر منذ قيام دولة اسرائيل .

وبحكم الموقع الجغرافي ، وتركيبية الحكم القائم في اسرائيل والشلل الحاصل على مستوى الحكم في لبنان ، فان اي انفجار للقتال في مواجهة العدوانية التوسعية الاسرائيلية ستكون له ارتدادات غاية في الخطورة على لبنان تدميراً واغراقاً بأعداد جديدة من اللاجئين الفلسطينيين وربما محاولة احداث تفجير داخلي بين اللبنانيين المختلفين اليوم على شؤون وامور سياسية متعددة.

- مع الاحداث: بين كوارث الطبيعة وكوارث الحكام – سعيد الغز

"بين الكائنات الحية ، في الواقع، الانسان وحده حر لانه ينفرد بملكة التمييز العقلية التي تدعوه الى التوجه الى الخير. وبممارسته للحرية يجب على الانسان الالتزام بالاخلاق وبالقيم الروحية والاجتماعية والوطنية والانسانية ، والا تفقد الحرية كل معنى ، ففعل الشر والانحراف عن الخير الى الاستجابة للشهوات هو حرية شيطانية لا انسانية ."

(المرجع: كمال جنبلاط من مقال له في جريدة الانباء بتاريخ 1973/02/14، ورد في الصفحة 127 من كتابه "تمنياتي لانسان الغد")

شهد هذا الشهر في لبنان كما في المنطقة الشرق اوسطية وفي العالم نوعين من الكوارث: الاول ناتج عن ظواهر تعود للطبيعة ، والثاني تقع مسؤولية حصوله على الحكام فما الفوارق بينهما؟

النوع الاول : الكوارث الطبيعية

تعبّر الطبيعة عن انزعاجها او غضبها (كما يتصور البعض) بعدة طرق تتسبب كلها بتداعيات خطيرة على الانسان ابرزها: الزلازل – الفيضانات – الجفاف الطويل – العواصف – الاوبئة – التبدل المناخي. وهذه الكوارث تتجاوز الدول والحدود والانظمة ويترتب عليها فقدان حياة الكثيرين وتشريد الملايين وانتشار الفقر والعوز والمرض والخلل الاقتصادي والمعيشي واحياناً الخلل الامني ، والفشل على مستوى السلطات والقدرة على المواجهة واعادة الاعمار وسواها من الصعاب وخاصة عدم توفر المال لذلك.

ومن طبيعة هذه الكوارث انها تحرك القلوب والمشاعر وتدفع الناس في المجتمعات على اختلافها وحكامها، فيما يتخطى الحدود والمواقف الرسمية والمصالح ، ويدفعها الى المسارعة لتقديم العون والاعانة . ولنا في كارثة الزلزال التي ضربت مؤخراً تركيا وسوريا وكانت لها تداعياتها على دول الجوار ومن بينها لبنان ، حيث شهدنا الافراد والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والسلطات ، رغم نوع العلاقات بين دولها والانظمة الحاكمة حيث وقع الزلزال ، تندفع للتعبير عن التعاطف وتقديم العون والمساعدة والاعانة .

وكان المعلم كمال جنبلاط قد عبّر عن هذه الظاهرة الانسانية بما يلي :

"على مدى ما تصيبه المؤسسات البشرية من التوفيق والتأليف بين الحرية والوعي المتزايد من جهة ، وبين الروح الاجتماعية التضامنية يقوم نجاحنا في تكوين العالم الحديث والانسان الجديد الذي هو في نظرنا ، وبالنسبة للقوى المادية والنفسية الهائلة المسخرة له لبنياته، احدى محاولات الطبيعة والبشرية الكبرى."

(المرجع: كتاب كمال جنبلاط "تمنياتي لانسان الغد" ص. 17)

النوع الثاني: كوارث الحكام

كوارث الحكام هي تداعيات الاطماع والطموحات والفساد والتطرف والعنصرية وحب السيطرة والتوسع، وكلها تفجر الازمات والمعاناة على مستوى شعوب امثال هؤلاء الحكام، والحروب المدمرة بين الدول والحدق والافقار والموت والكرهية .

ولعل الحرب المدمرة الدائرة رحاها في اوكرانيا على تفاقم، تشكل النموذج الصارخ على ما اشرنا اليه اعلاه. فهي قائمة على اطماع وحب سيطرة وتداعياتها اخذت ابعاداً عالمية وتترتب عليها تداعيات وازمات معيشية تشمل العديد من الشعوب في مختلف القارات .

اما النموذج الثاني لهذا النوع من كوارث الحكام فنعيشه في لبنان ، وهو يتخذ ما يشبه زلزالاً سياسياً ومالياً واقتصادياً واجتماعياً يضرب لبنان ويقود الشعب اللبناني الى درك الجحيم.

زلزال لبنان هذا يتحمل المسؤولية الكاملة عنه ارباب الحكم والسلطة والادارة والمؤسسات المالية والتعليمية، كمنظومة حاكمة ومتحكمة تغلب مصالحها الفردية والفئوية وولاءاتها الخارجية على الواجب الذي يفترض ان تؤديه لصالح الوطن والمواطن. ضحايا الزلزال اللبناني رهينة تعاني النزاع المميت لدى المافيا المصرة على تعميق الخراب وزيادة المعاناة والسطو المستمر على ما تبقى لدى الناس من وسائل للعيش، والحرص على مواصلة الابقاء على الشغور الرئاسي والشلل الحكومي والاداري والمالي والقضائي والتربوي سعياً وراء تحقيق الانتصارات الوهمية والمصالح الخاصة والفئوية حتى لو ترتب على ذلك موت الوطن والمواطنين .

تجاه هذا الواقع الاليم ، وتعدّر التوصل الى حلول داخلية ، وفشل الحلول الخارجية ، والتمنّع عن امداد لبنان بالمساعدات الانقاذية ، والاكتفاء بتقديم النصائح الاصلاحية ، نستذكر دعوة كان قد اطلقها المعلم كمال جنبلاط في 1960/07/09 لعلها توقظ ضمائر الحكام او بعضهم ، جاء فيها:

"يعوزنا في لبنان قادة.... يعوزنا مواطنون صالحون ... يعوزنا رجال يؤمنون بقيمة الحق وبقوة الحق وغلبته.. يعوزنا رجال ونساء يترهبون لدنياهم ويسعون الى اعمالهم كالنسك في خلواتهم يتعبدون. يعوزنا ان نفكر بالقرب ، وبما هو عليه ، وبما يتوجب علينا تجاهه ، قبل ان نفكر بذاتنا."

والى قادة العالم المسؤولين عما يصيب هذا العالم من تداعيات بسبب سياسياتهم نستذكر قول كمال جنبلاط مجدداً: " اننا نعيش اليوم في مرحلة انتقال داخلية وعربية وعالمية قد لا تماثلها اية مرحلة اخرى من مراحل التطور البشري. اننا نعيش على حافة الاختيار بين الدمار الشامل وفناء الجنس البشري ، وبين انطلاقة هائلة تتجمع فيها وتنحصر في الطاقات، ومن عوامل التقدم ما لم يتوفر للبشرية من قبل، اي منذ اختراع الآلة وتطبيقها في مختلف المجالات ، وصولاً الى التكنولوجيا والسرعة الهائلة في التبديل اليومي والتقدم."

(المرجع: بيان كمال جنبلاط الرئاسي للعام 1960، ورد في الصفحة 79 من كتابه "البيانات الرئاسية ")

في غياب حماة الديار الابرار

يواجه لبنان اليوم خطر الانهيار

ولم يعد ينفع خطابات الانكار

فالبنيانيون يعانون من الافقار

ويسعون الى الهجرة وترك الديار

او المغامرة وخطر الموت غرقاً في البحار

فالمنظومة الفاشلة عاجزة عن اخذ القرار

وتتسّر على فشلها بتحميل الغير المسؤولية بإصرار

فيما الشعب الغاضب يدعوها الى الفرار

ليستعيد الدولة الراحية وينعم بالازدهار

على يد حكام قادرين صادقين ابرار

- مقال سياسي: قيم المواطنة - د. منى فياض

في المفهوم

المواطنة هي العلاقة بين الفرد والدولة، وهذه العلاقة تكفل كامل العضوية السياسية للفرد في هذه الدولة وتتطلب ولاءه التام لها. ما يعني أن الفرد يمكن ان يكون تابعاً لسلطة الدولة دون ان يحظى بالحقوق والواجبات والمسؤوليات والامتيازات نفسها التي للمواطن.

لا يمكننا الحديث عن المواطنة من دون الاشارة الى الديمقراطية والتي هي أسلوب حكم، وطريقة حياة، وهدف، ومثال وآلية، وهي قبل هذا وذاك فلسفة سياسية. والصفة الرئيسية في النظام الديمقراطي هي مسؤولية الحكام عن أفعالهم أمام مواطنيهم، الذين يمارسون بدورهم الرقابة ويساهمون بالتشريع بطريقة غير مباشرة، من خلال تنافس ممثليهم المنتخبين وتعاونهم مع السلطة التنفيذية لمصلحة مجموع الشعب.

الخلفية

في الديمقراطيات الحديثة لا يمكن الفصل بين حقوق وواجبات المواطنة فهما مترابطتان.

ففي نظرية الديمقراطية تعطي الدولة النفع لمواطنيها وتحصل على ولائهم التام. وينتفع المواطنون من دولتهم بواسطة الفرصة التي تقدمها لهم - وذلك من خلال مشاركتهم وتأثيرهم الحقيقيين على النظام السياسي- هذا التأثير الذي يحقق لهم غالبية اهدافهم الخاصة والمرغوبة.

هذا ويزيد المواطن عبر مشاركته في الدائرة السياسية من حظوظه في تحقيق امنياته وأخذها بعين الاعتبار في السياسة الممارسة في بلده. ان الحق الأساسي للمواطنة في الدائرة الديمقراطية هو هذا الحق في المشاركة السياسية التامة.

ولا بد من التذكير هنا فيما يتعلق ببلادنا ان تعبير السياسة له سمعة سيئة وأن فكرة ممارسة السياسة بحد ذاتها تعد خطرة او غير مرغوبة تماما مثل فكرة الحزب والحزبية وهذا من سمات حكومات الاستبداد المتصاحبة مع القمع والفساد، فترتبط السياسة بهما في أذهان الناس.

وكما نلاحظ ان هذا امر مناف ومتعارض مع مفهوم المواطنة. ذلك أن الحرية بالمشاركة السياسية، مع المواطنين الاخرين، هي التي تجعل الحكومة والقائمين عليها مسؤولين عن هذه السياسة وعن مجمل الافعال التي يقومون بها امام المواطن.

ذلك يعني في النظام الديموقراطي ان على المواطن مسؤوليات ايضاً، فبالاضافة الى طاعة القانون ودفع الضرائب، وهما أمران ينطبقان على جميع المجتمعات سواء اكانت ديموقراطية ام تسلطية، تتطلب الديموقراطية وتلزم المواطن مسؤولية قبول نتائج الأفعال الحكومية. ما دام انه شارك في اتخاذها. إذ من المفروض ان تكون المواطنة في الديموقراطية نشطة والا فإنها تفقد معناها، عندها يتجنب المواطن المشاركة ولا يقبل تحمل المسؤولية تجاه ما تقوم به الحكومة بل يفكر بتعابير "هم" الحاكمون و"نحن" المحكومون. وهذا يتطلب ان يقبل السياسيون المدنيون المسؤولية المهنية لقيادة الحكومة، عبر الاستجابة للتأثير الذي يمارسه الجمهور وبالمقابل يقبل الجمهور اللوم عندما تأتي نتائج هذه الممارسة غير مرضية.

عن الشفافية

ومن هنا ضرورة ممارسة الشفافية وتطلبها والتي تفترض توفر عدد من العناصر:

- حكم منفتح يسمح بالمشاركة والمساءلة والمحاسبة من قبل الجمهور.
- قوانين تحافظ على حرية الحصول على المعلومات والإنباء.
- حماية المصلحة العامة من الانكشاف.
- رقابة ومحاسبة مالية.
- تحقيقات صحافية.
- حملات توعية من قبل قطاعات المجتمع المدني.

والحكم المنفتح هو الذي يتيح المشاركة ويتجذر في جهاز تشريعي منتخب ومنفصل عن الجهاز التنفيذي مع قضاء نزيه.

و لا بد هنا من التأكيد أن المرء لا يكتسب صفة المواطنة إذا لم يقرر المشاركة في كل النشاطات التي يرتبط بها مصيره، ويطلب بالاطلاع على المسائل المطروحة في الوسط الذي يعيش ويتقرر مصيره فيه. ومن هنا دور الاعلام في بلورة ثقافة المواطنة..

ان مساهمة الاعلام في بناء ثقافة المواطنة تمر بشكل اساسي عبر ممارسة كل من الاعلام والمواطن الحق في الاطلاع، وهو الطريق الى المساءلة والشفافية.

في المجتمعات غير الديمقراطية

أما في المجتمع غير الديمقراطي، فالمواطنة تعني شيئاً آخر وتصبح أقرب الى مفهوم التبعية، فيميل المعنى نحو الواجبات أكثر منه نحو الحقوق. وقد يكون الولاء للدولة مطلوباً في هذا النظام من الجماهير بنفس القدر (إذا لم يكن أكثر) الذي هو عليه في الديمقراطية ولكن هذا الولاء لا يقوم على المشاركة السياسية النشطة بل على عوامل أخرى. تترجم هذه العلاقة في بلادنا بمفهوم الرعية الذي يجعل من المواطن أقرب الى القاصر منه الى الراشد.

ان الولاء الجوهري والأهم للمواطن تجاه بلده هو اساساً، الولاء السياسي. وفي مجتمع متعدد يمكن لهذا الولاء السياسي ان يتعايش مع انواع أخرى من الولاءات، بما فيها العائلة، المسجد او الكنيسة او المجموعات الخاصة والتنظيمات او المثالات السياسية والاجتماعية وحتى الانتماء لمؤسسات سياسية أو تنظيمات عالمية وبديلة أخرى. وقد تقود كل واحدة من هذه الولاءات الى النزاع مع احد الولاءات الوطنية ولكن ليس بالضرورة بالطبع.

أما في المجتمع المحكوم بنظام حكم توتاليتاري او شمولي ، حيث تتطلب الدولة الولاء التام والحصري لمواطنيها فلا يمكن تفادي مثل هكذا نزاع لكل من لديه ولاءً بديلاً.

ان المفهوم الحديث للمواطنة بدأ مع الثورة الفرنسية والثورة الاميركية حين لم يعد الفرد "رعية" فأصبح مواطناً وتبلورت عدة امور عدت جوهرية: حكم الشعب، الحريات الفردية والمساواة السياسية.

كيف يمكن تدعيم القيم المواطنة إذن؟

في الطائفية

في لبنان هناك بعض العوائق امام تحقيق مواطنة كاملة والعائق الاساسي هو مسألة الطائفية، ففي وقت ينص الدستور اللبناني على ان اللبنانيين متساوون أمام القانون ويتمتعون بالحقوق السياسية والمدنية من دون اي تمييز، ومتساوون في الواجبات ايضاً، ما يفترض التساوي في المواطنة بحسب النص نجد ان اللبنانيين يعاملون في المقابل بوصفهم أعضاء في طوائف تتمتع بحقوق سياسية مختلفة ومتفاوتة. ذلك ان الوصول الى الوظائف العامة والادارية والسياسية يخضع لتوزيع طائفي... كذلك فان قانون الانتخاب الموضوع لتنظيم توزيع مقاعد المجلس النيابي بين مختلف الطوائف يجعل هذه الاخيرة وسائط الزامية بين المواطن – الفرد وبين المجتمع والدولة والنظام السياسي. ويؤدي هذا الامر الى اعادة انتاج العلاقات التقليدية على حساب الفرد والمواطنة.

فاذا كانت كلمة مواطن قد اصبحت في صلب الدستور اللبناني، وفي صلب التداول القانوني والسياسي في لبنان باعتبارها تحيل إلى المفهوم الذي أشرنا إليه سابقاً، أي ذلك الذي انبنى تاريخياً في إطار دولة القانون في القرن العشرين، وتطور في جدلية دائمة مع المجتمع المدني، فإن هذا المفهوم لا يزال بحاجة إلى إعادة بلورة وتطوير.

وهنا نشير إلى أن المشكلة ليست في تعدد الانتماءات أو الولاءات، فهذا أمر مقبول في الديمقراطيات الحديثة لكن المشكلة تكمن في الصراع الذي قد ينشأ بينها في ظل ديموقراطية غير مكتملة وفي ظل نظام حكم كان يحاول استغلال هذه التناقضات وأظهارها على أنها غير قابلة للحل أو للتعايش.

ولقد قام الشباب الذين تواجدوا في ساحة الحرية انطلاقاً من 14 آذار بتمارين على حل النزاعات مظهرين أن تعدد الهويات أمر طبيعي المهم أن نعيها ونقبل بها ونجعلها جميعها تحت سقف الولاء الأولي والتام للدولة، وهذا ما تعنيه المواطنة.

ربما حان الوقت لانجاز التطور المطلوب من القدرة على المواءمة بين الانتماء للشكال التقليدية العشائرية العائلية و الدينية أو العرقية إلى الشكل الجديد للانتماء للوطن باعتباره المكان الملائم لتحقيق آمال مواطنيه بشكل عادل ومتساو.

وهذا ما حاوله ميشال شيحا باكراً حين دعا إلى الإقرار بوجود جماعات ثانوية وسيطة بين الدولة والمواطنين، والتي لولاها لما أمكننا الكلام عن التعدد. أهمية هذا القول أنه يشير بوضوح إلى اعتبار الطوائف مؤسسات اجتماعية بالمعنى الذي صاغه ماكس فيبر، أي أنها شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الحديث.

يمكن إذن اعتبار الانتماء إلى طائفة أو امتلاك هويات خاصة أمر ممكن إذا ظل تحت حدود المواطنة، أي عدم طغيان هذا الانتماء أو تناقضه معها. ما يعني النقيض الكلي لفكرة الرعية والقطيع.

إن سلوك القطيع هو نوع من مشاركة بدائية أو مشاركة صوفية لا تجد لها تفسيراً عقلانياً وهو ما يحصل في الجماعات المتجانسة أي على مستوى طائفة بما هي كذلك عبر شعور بالانتماء غير معقلن. بينما الإنسان العصري هو دائماً وحيداً ومنعزلاً ومحتماً لهذه الوحدة وكل خطوة يتخذها نحو وعي أعلى وأعمق تبعده عن تلك الممارسة التي ترميه في كنف القطيع، وتنتزعه من الانغماس في اللاوعي الجماعي. إن كل خطوة إلى الامام تمثل صراعاً من أجل التوصل إلى انتزاع النفس من الحضن الأمومي الكوني لللاوعي الجماعي البدائي حيث تمكث عامة غالبية الجماهير الشعبية.

وذلك ما شكل إعاقة مهمة تجاه فهم ما حصل في 14 آذار؛ لقد حصل تحول في الوعي على مستوى الفرد لكن في سياق جماعي عام، وفي هذا كل جدة التغيير الجذري الحاصل والذي يربك بعض المثقفين اللبنانيين والعرب.

إن في المشاركة الواعية في سيرورة الرفض الجماعية هذه تعبير عن الابتعاد عن غريزة الخوف التي طالما حرصت الأنظمة المستبدة على زرعها في النفوس وهي قد نجحت لفترة في ذلك.

دور مؤسسات المجتمع المدني

إن ما يسمح بتعميق فكرة المواطنة وقيمتها تعزيز مؤسسات المجتمع المدني والمساهمة في بلورتها وتفعيلها ومن المعلوم ان البدايات الاولى لمفهوم المجتمع المدني ارتبطت عمليا بالديموقراطية وحقوق الانسان في مواجهة اشكال التقييد التي تفرضها السلطة المستبدة.

والمجتمع المدني يتكون من مجموعة التنظيمات والتشكيلات والهيئات الاجتماعية غير الرسمية. واهم ما تستند اليه مقومات مؤسسات المجتمع المدني: انخراط المشاركين في هذه التشكيلات والتنظيمات في نشاطات واعمال ومشاريع تنسم بطابعها العام الذي يسمح بتعزيز التنمية وترسيخ مقومات الوطن والمواطنة.

كما يعني مساهمة التشكيلات والتنظيمات المدنية بادارة الشأن العام ومراقبة السلطة والضغط عليها الامر الذي يجعلها وسيطا او احد القنوات بين المجتمع والسلطة القائمة.

ذلك أن ممارسة مثل هذه الحقوق هو الطريق الى الديموقراطية وليس العكس، فالديموقراطية ليست معطى بل هي نتيجة لممارسة الحقوق؛ فالحق هو مفهوم مدني حضاري، وهو مفهوم قانوني سياسي ونضالي. فلا وجود لحقوق خارج شرعية القوانين والانظمة. وليس هناك من حقوق بعيداً عن المواطنة الفاعلة والضامنة للمشاركة في مسارات اتخاذ القرار السياسي والقانوني.

فالمواطنة تعني الممارسة الكاملة للحقوق والواجبات المدنية والسياسية، ومن ضمنها المشاركة في وضع القوانين والقواعد والنظم التي ترعى هذه الحقوق، وبدون اي تمييز عرقي او طائفي بين جميع البالغين المنتمين الى الوطن الواحد. ومن هذا المنطلق تعبر عن الانسان ككائن له دور فاعل في ادارة الشأن العام.

لا ينحصر تعريف المواطنة إذن بالصفة القانونية المتمثلة بالانتماء الى كيان جغرافي او سياسي، بل تمتد في جوهرها الى كونها دوراً اجتماعياً يرتكز على المساواة أمام القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ولعل التعريف الافضل للمواطنة انها مجموعة نشاطات وممارسات تعنى بالمواضيع التالية الى جانب الوعي والالتزام:

- المشاركة في صنع القرار وفي تنفيذه
- تحمل المسؤولية السياسية والاجتماعية للقرارات المتخذة

وتشكل عالمية حقوق الانسان ميزة اساسية في انها تؤكد تمتع اي انسان/ فرد مهما كان اصله او لونه او دينه او جنسه او انتمائه السياسي او الاجتماعي، بكرامته الانسانية وكامل حقوقه. كما لا ترتبط الحقوق الانسانية بإدانة الفرد اذا ما ارتكب اية جريمة، فالمجرم يتمتع بكامل حقوقه حتى ولو اساء الى المجتمع.

ويمكن اختصار العلاقة بين المواطنة و تطبيق مبادئ وقيم حقوق الانسان على الشكل التالي:

- ان الانسان هو مصدر الحق وصاحبه اي اصله وهدفه السياسي
- يكون ضمان احترام حقوق كل فرد في احترامه حقوق الآخرين
- تكمن ضمانة هذه الحقوق في مشاركة كل فرد وممارسته لكامل حقوقه

- يحتم مفهوم الحق حل النزاعات دون الغاء الآخر او اللجوء الى العنف

دور التربية

إن التربية المدنية بملء معناها لا تعني "إعطاء درس في التربية المدنية" فقط. بل هي مساهمة في التربية على الديمقراطية عبر إيجاد علاقات مؤسسية ديموقراطية بين المواطنين وبين التلاميذ والمعلمين، وداخل الأسرة نفسها، باتباع قواعد معينة: إن أول ما يتعلمه الشخص هو الطاعة، لكن السؤال الجوهرى هو أن المواطن ليس فقط من يطيع القانون، بل هو أيضاً من يشارك مع الآخرين في وضعه. من هنا لا يعود الأمر متعلقاً بجعل البيئة مكاناً "ديموقراطياً" بل في خلق "بيئة لتعلم الديمقراطية".

لقد كان من السائد اعتبار أن شرطي الديمقراطية، منذ مونتسكيو، هما تنظيم الدولة من ناحية، أي الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. ومن ناحية أخرى، أي من ناحية المواطن، اكتساب الفضيلة. والمبادئ الأساسية الأخرى حول القانون واضحة: "لا أحد فوق القانون، ليس باستطاعة أحد أن يحصل العدالة بنفسه، ليس باستطاعة أحد أن يكون قاضياً وطرفاً في نفس الوقت".

من هنا الاهتمام بالتربية على المواطنة ويرى البعض ان التربية المواطنة يجب ان تمتد على طول السنوات الدراسية وان تتأسس على معرفة التاريخ وانظمة الحكم المختلفة والدستور والمؤسسات السياسية الوطنية؛ أما جوهر مثل هذا البرنامج فهو الدراسات الاجتماعية لكن أيضاً التجارب المدنية وتكوّن الممارسة جزءاً أساسياً من عملية التربية هذه كما تتضمن مشاركة التلاميذ في مجالس ونوادي وتنظيمات المجتمع المدني..

لكن ذلك يتطلب جهازاً تعليمياً متدرجاً وواعياً بأن لكل حق مدني هناك واجب اجتماعي يقابله. كذلك يجب ربط تعليم التربية المدنية بالتجارب اليومية في المدرسة نفسها وفي البيئة المحيطة من اجل تفعيل وظيفتها.

كما تكتسب عملية فهم متطلبات العالم الحديث الذي يحتاج الى مواطنين يفهمون الشعوب والثقافات في كل اجزاء الكرة الأرضية أهمية مماثلة لأن هذا الامر يجعل الجيل الشاب أكثر تفهماً للدور الذي يلعبه وطنهم على صعيد المشهد العالمي ككل. ولاكتساب مثل هذه النظرة الكونية يجب ان يدرس الطالب عن الحكومات الاخرى والانظمة والاقتصاديات المنوعة والمجتمعات المختلفة في الماضي والحاضر كما والعلاقات بين البشر ومحيطهم وبيئتهم وهذا يتطلب انخراطاً أكبر للتربية المدنية التي تركز على أهمية تحسين العلاقات داخل الجماعات مع حفظ حقوق الأقليات.

تركز البرامج الجديدة كذلك على تحسين التوافق على مستوى الصحة الانفعالية بين الطلاب عبر دراسات عن نمو الشخصية والحياة والبيئة الاسرية من ضمن التركيز على علم النفس الاجتماعي والصحة الذهنية.

أمثلة تربوية

1- خلق مواطن مطلع من خلال مشاركة الطالب في القيام بدراسات احصائية من اجل جمع معلومات بواسطة استمارة او ما شابه توزع على اعضاء في المجتمع واخرى على مسؤولين حكوميين والقيام بالمقارنة بين الردود وانتقادها وتقييمها.

2- خلق مواطن يؤمن بالقيم الاساسية التي تمثل شروط بناء مجتمع نشيط ومتسامح حيث تتعايش مختلف الفئات من دون تناحر مثل قيم: المسؤولية، الضمير، قبول الآخر واحترامه، اعتماد الحوار ورفض التمييز

-
- 3- خلق مواطن يتمتع بشخصية نامية وقادرة على التحليل من اجل تفعيل التسامح وعدم الامتثال من ضمن مفهوم الحق بالاختلاف كذلك يمكن القيام بذلك عبر مقارنة ردود فعل الطلاب على استمارة معينة مع ردود فعل الراشدين على نفس الاستمارة فهذا يعطي فكرة عن وجود الاراء المسبقة..
- 4- العمل على جعل المواطن منخرط وملتزم من خلال العمل خارج المدرسة والاطلاع على نشاطات المؤسسات الاجتماعية والرعاية: دور ايتام، مؤسسات رعاية المعوقين، سجون.....

أين تتموضع شببية انتفاضة الاستقلال؟

نلاحظ وجود اجماع لدى جميع الفئات الشبابية التي تحركت في 17 اكتوبر للمطالبة بالحرية والسيادة والاستقلال.

كذلك تشترك مختلف فئات المجتمع اللبناني في الطموح الى وطن حقيقي وحكم ديموقراطي متعدد يكون فيه اللبنانيون مواطنون على قدم المساواة في الحقوق والواجبات.

ربما لأن ما تقدمه الديموقراطيات الليبرالية التي تتميز بتحديد السلطة وضمان حقوق الافراد صار من المسلمات. فهل هناك من يعترض على الاعتراف بأن التقدم الحاصل وغير القابل للنقض والمتمثل بحماية الافراد من قبل دولة القانون هي فكرة قيّمة وتجعل من هذا التطور مطلباً ضرورياً على مستوى الانسانية ككل. يعي جمهور الشببية اللبناني ان الخضوع لسلطة القانون وخاصة ضمان حقوق الانسان لم تعد قابلة للمساومة؛ وهي ليست متعلقة فقط بالاشخاص ذوي الامتيازات بل تنطبق على الجميع، و تسري على جميع الرجال وعلى جميع النساء.

ومن هنا لم يعد هناك اي سبب يبرر الاغتيال او العبودية او القمع الايديولوجي وتعتدي هذه الافعال في اي مكان مورست فيه على الامن والحرية والوعي او الضمير. وهذا ما تطالب به معظم فئات الشباب اللبناني.

كذلك لم تعد فكرة العالمثالنية التي حافظت على عبادة الخصوصيات الاتنية مما منع محاسبة الانظمة السياسية للبلدان النامية بحسب المعايير الديموقراطية لم تعد مقبولة. ان ما هو جيد للعالم الصناعي هو جيد ايضا لعالمنا النامي فيما يتعلق بحقوق الانسان فلم يعد مقبولا الحفاظ على ممارسات اركيولوجية بحجة الخصوصية. فحيث يسود عدم الحفاظ على حقوق الافراد وعدم ضمانها من قبل الدولة تسود العبودية ولدينا مثال الانظمة العربية كاكبر دليل وما كنا قد وصلنا اليه نحن انفسنا.

- مقال اقتصادي: لا لتوظيف القضاء للقضاء على ماتبقى من القطاع المالي - د. محمد فحيلي

إن رسالتي هذه هي للتأكيد على أنه لا جدوى إقتصادية من اللجوء إلى الدعاوى ضد المصارف وتقديمه على أنه الطريق الأوحده والأمتل للحصول على أموال المودعين. ومن هنا أبدأ... متحصنين بالقانون والدستور:

- إمتنعوا عمداً عن إنتخاب رئيس للجمهورية وإتمام تكوين السلطة التنفيذية وإستوطن الفراغ الدستوري في لبنان.
- عمداً، أوقفوا كل محاولة لإنتاج قرار يطلق عجلة الإصلاح ويضع لبنان على مسار الإنقاذ والتعافي والنمو الاقتصادي.
- أعاق وعرقل مكونات السلطة السياسية مسار التحقيق في جريمة تفجير مرفأ بيروت في 4 آب 2020.
- جمدوا التعينات القضائية في أحد أدراج وزارة المالية.
- أقرّوا قانون الموازنة العامة لسنة ال 2022 في آخر سنة ال 2022 من دون حسيب ولا رقيب.
- توقفوا عن إقرار الموازنات لسنوات عديدة وهدروا المال العام تحت مظلة للضرورة أحكامها.
- تابعوا بالإستدانة المفرطة رغم وجود رزمة من القوانين الدستورية تمنعهم من القيام بذلك.
- أوقفوا عمل الجهات الرقابية في لبنان: التفتيش المركزي، ديوان المحاسبة، مجلس الخدمة المدنية، لجنة الرقابة على المصارف، إلخ.
- أخذوا ما يحلو لهم من التفاوض مع صندوق النقد الدولي (الإتفاق على مستوى الموظفين) لتلميع صورتهم أمام الشعب اللبناني عشية الإنتخابات النيابية، وأسقطوا الباقي (الإصلاحات) بالضربة القاضية.
- أدخلوا تعديلات بقانون السرية المصرفية بما يتناغم مع طموحاتهم لتحسين الفساد والحد من محاربة الفساد.
- حفاظاً على مكاسبهم السياسية وعمداً أفسلوا التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان.

والحبل على الجرار! وعضاً عن محاسبتهم، أعدنا إنتخاب 90% من الذين وجهنا لهم تهمة الفساد وهدر المال العام.

وفي المقلب الآخر ومتحصنين بالقانون:

- تمنع أصحاب شركات التأمين عن دفع إلتزاماتهم إتجاه المتضررين بعد تفجير آب 2020 .
- توقف أصحاب الأفران عن تأمين الرغيف.
- توقفت المستشفيات عن إستقبال المضمونين تحت سقف الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وتعاونية موظفي الدولة.
- أفلت محطات البنزين عن تأمين المحروقات، وتمنع الموزعين عن توزيعها.
- إحتجزت الصيدليات ومستوردي الأدوية الدواء في محاولة لتحصيل القسط الأكبر من الأرباح.
- توقف القضاء عن العمل!

وأيضاً هناك الكثير والحبل على الجرار ولا حسيب ولا رقيب!

بعد كل هذا، ماذا بإستطاعتنا القول عن جدوى اللجوء إلى القانون والدستور والقضاء لحل المشاكل المرتبطة بأموال المودعين؟ حركة من دون بركة!

تحاول نقابة المحامين اليوم إقناع المودعين بجدوى العودة إلى قانون 67/2 المعروف بـ "قانون إنترا" لتفعيل العمل على إسترداد أموال المودعين. المشكل ليس بالقانون بل بما نحن عليه اليوم وما كان لبنان عليه آنذاك. كان من مميّزات تلك الحقبة (1967) ممارسة المجلس النيابي دوره في النقاش السياسي، وكان هناك حرص

داخل المجلس على فصل النقاش القضائي عن النقاش السياسي - عبر إقرار أغلب النواب بالسلطة القضائية، وعلى فصل النقاش السياسي بين سياسة (مالية) خارجية محكومة بتوازنات يضمنها غالباً رئيس الجمهورية، وسياسة (مالية) داخلية وهي المجال المتاح للمجلس للخروج بتشريعات إصلاحية أو رجعية في النظام. ولم تكن من معارضة فعلية للنظام أو لصيغة التوازنات القائمة من داخل المجلس.

الكل بات يعرف ويعترف بأنه حين يجازف مصرف ما بأموال ليست له (أموال المودعين)، فهو يجازف أيضاً بالثقة بالقطاع الإئتماني ككل. علماً أن هذه المجازفة يعظم شأنها في اقتصاد جعل قائماً في بنيته على الخدمات المالية والتجارية وودائع المغتربين وودائع "ريع نפט الخليج العربي". وكيف يصبح حجم المشكلة وطبيعتها وتعقيدها إذا قام بالمجازفة كل المصارف وعلى رأسهم المصرف المركزي!

وظهر أخيراً بعض المحامين الذين يدعون بإهتمامهم بمصير الودائع والمودعين ويتوجهون نحو تجييش المودعين وحثهم على تشكيل أكبر مجموعة ممكنة لرفع الدعاوى على المصارف التجارية العاملة في لبنان، من الداخل والخارج، في الوقت الذي تنشط فيه اللجان النيابية لمناقشة مشروع قانون إعادة هيكلة المصارف والإنتظام المالي.

من دون التخفيف من أهمية اللجوء إلى القضاء في حل النزاع بين المودع والمصرف في "الظروف الطبيعية"، ومن دون التخفيف من أهمية ما يُطالب به المودعين، ولكن يجب الاعتراف والقبول بأن ما جرى خلال السنوات الثلاث الماضية، بين المصارف والمودعين، لا يمكن أن يُصنّف أو يوصف بأنه "ظروف طبيعية":

✓ عدم الإستجابة لطلبات المودعين بالسحب نقداً أو/و التحويل إلى الخارج كان إجراء غير قانوني ولكنه كان ضروري آنذاك وساعد على إستمرار المصارف في خدمة المودع والإقتصاد ولو جزئياً.

✓ الإستنسابية في التعاطي مع الزبائن هي خطأ وتصرف لا يتناغم مع المناقبية المهنية، ولكنه ليس بجريمة!

✓ إمتناع المصارف عن التواصل الإيجابي مع المودعين للحدّ من التوتر بين الطرفين ساعد بتوسيع الشرخ بين الطرفين وزاد من منسوب ال "لا ثقة" بينهما؛ ولكنه ليس بجريمة!

وهناك الكثير ... والكثير! ...

كان هناك إرتكابات وممارسات غير قانونية من قبل مكونات القطاع المالي في لبنان، ولكن عندما نتحدث عن الجرائم وتدمير الإقتصاد والمجتمع اللبناني يجب المباشرة من الطبقة السياسية الفاسدة والفاشلة. الجريمة الكبرى إرتكبتها مكونات الطبقة السياسية الحاكمة والدعاوى القضائية يجب أن تكون في هذا الإتجاه وليس ضد المصارف فقط. الجزء الأكبر من مسؤولية محاسبة الفاسد والفاشل في الحكم هي في أيدي الشعب وتحصل من خلال صندوق الإقتراع، وكان لنا فرصة في ذلك في إنتخابات الـ 2022 وتمنعنا عن ذلك! اليوم تجيش القضاء ضد المصارف يعيق المساعي لإعادة هيكلة القطاع لأن إعادة هيكلة القطاع وعودة الحياة إليه يتطلب ضخ رأسمال جديد ونظيف. من المستحيل إقناع أصحاب رأس المال على إستثمار أموالهم في مؤسسات تعاني من فائض من الدعاوى ضدها إضافة إلى الإتهامات الموجهة ضد القيمين على المؤسسة. العمل المنتج يكون، أولاً، في طمأننت المودعين على أموالهم من خلال إطلاق عجلة التفاوض بين المصارف (كل مصرف على حده) والمودعين (الدائنين)، والتوجه نحو تنظيم العلاقة بين المصارف والمودعين والزبائن بشكل عام. بعد ثلاث سنوات على الأزمة والأزمات المتفاقمة، لم يعد هناك أي قاسم مشترك يجمع بين المصارف لا من جهة الودائع ولا المخاطر التي تواجهها. العودة إلى تفعيل الشمول المالي (Financial

(Inclusion)، وإطلاق عجلة التواصل الإيجابي بين الطرفين من أجل المحاولة الجدية لإعادة ترميم الثقة؛ وهذا ليس لأن المصارف لم تخطأ. المصارف أخطأت ولكن أخطائها لا تصل لحد توصيفها وتصنيفها بأنها جرائم! الحفاظ على أموال المودعين يكون بالحفاظ على القطاع المصرفي (وليس على كل مصرف) من خلال إعادة هيكلة المصارف ودعم من منها قادر على الإستمرار في خدمة الإقتصاد. الممر الإلزامي للإلتزام والتعافي والنمو الإقتصادي هو قطاع مصرفي سليم.

السلطة الفاسدة والفاشلة، بإعتراف الشعب اللبناني والأسرة الدولية، لن ولم تعمل على إنقاذ لبنان، الوطن والمواطن، لأنها كل ما يهمها هو المحافظة على مكاسبها السياسية. لهذا السبب يجب أن تولد المبادرات والحلول من رحم القطاع الخاص والمواطن. كما بنينا بيروت بعد تفجير مرفأ بيروت في آب 2020 علينا بناء، ما إستطعنا، من الإقتصاد. لو تأمن كل ما يحتاجه لبنان من أموال، وربح كل المودعين دعاوهم ضد المصارف، لن يعيد ذلك قطرة من الثقة المفقودة بين المصارف والمودعين. لذلك لا بديل عن إطلاق عجلة التواصل الإيجابي والتفاوض بين المصارف والمودعين لعودة الحياة والإنتظام للقطاع.

- دراسة في موارد الطاقة : غاز شرق المتوسط: زيادة الاكتشافات والطلب والاهتمام – د. وليد خدوري

ازداد الاهتمام بغاز شرق المتوسط، خلال عام 2022؛ نظراً لارتفاع الطلب الأوروبي إثر الحظر الذي فرضته هذه الدول على الإمدادات البترولية الروسية، بسبب غزو أوكرانيا. ومما ساعد على زيادة الاهتمام هو النتائج المشجعة للاكتشافات وزيادة الإنتاج في عدد من دول المنطقة، وبروز دور الغاز بوصفه وقوداً «أخضر» بمثابة الجسر الذي يربط ما بين العصر الهيدروكربوني الحالي والعصر الهجين المستقبلي للطاقات. أدت هذه العوامل إلى زيادة الاهتمام والاستثمارات في غاز شرق المتوسط بوصفه مصدراً بديلاً يساعد في الإحلال محل الغاز الروسي لأوروبا، أسوة بالغاز القطري، والأميركي، والجزائري، والنيجيري، وغاز موزمبيق.

تحتل مصر المرتبة الأولى في إنتاجها للغاز في شرق المتوسط، حيث بلغ معدل الإنتاج نحو 2.1 تريليون قدم مكعب سنوياً في عام 2018، يليه الإنتاج الإسرائيلي بمرتبة ثانية منخفضة كثيراً بنحو 276 مليار قدم مكعب سنوياً، ثم تركيا في المرتبة الثالثة وبدرجة منخفضة أكثر بنحو 16 مليار قدم مكعب سنوياً، وفقاً لإحصاءات «إدارة معلومات الطاقة الأميركية». ومن المنتظر زيادة الإنتاج من الدول الثلاث، على ضوء الاكتشافات الأخيرة في كل منها، وتطوير الحقول القديمة.

وأعلنت شركة النفط الإيطالية «إيني» وشريكها «شيفرون» الأميركية، في منتصف شهر يناير (كانون

الثاني) الحالي، اكتشاف حقل غاز «ضخم» في بلوك «نرجس» في المياه المصرية. وتتوقع «إيني» تطوير حقل «نرجس»، وربط بنيته التحتية باكتشاف آخر قريب تابع لها أيضاً. ولم يجرِ حتى الآن الإعلان عن حجم احتياطي الحقل، بانتظار استكمال برنامج الحفر (الذي يتطلب حفر 4 آبار استكشافية على الأقل للحصول على صورة تقريبية للاحتياطي).

وكغيرها من شركات النفط العالمية الكبرى، فقد زادت «إيني» من استثماراتها في المياه المصرية لتشمل حصصاً في بلوكات «شمال رفح»، و«شمال الفيروز»، و«شمال شرق العريش»، و«بيلاتريكس - سيتي شرقاً». وتعمل «إيني» في مصر منذ عام 1954، من خلال شركة محلية، كما أن إنتاج «إيني» النفطي هو الأعلى بين الشركات الدولية في مصر، حيث تبلغ حصتها من الإنتاج حوالي 350 ألف برميل يومياً من النفط الخام.

واكتشفت «إيني» حقل «ظهر» العملاق الواقع على بعد 190 كيلومتراً شمال بورسعيد في مياه المتوسط، وطوّرت الحقل خلال عامين. ويُعدّ «ظهر» أكبر حقل غازي في مصر والبحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ طاقته الإنتاجية القصوى 3.2 مليار قدم مكعب يومياً، بينما يتراوح إنتاج «ظهر» حول 2.7 مليار قدم مكعب يومياً. وتبلغ حصة «إيني» في الحقل 50 %، و«روسنت» الروسية 30 %، و«بريتش بتروليوم» 20 %.

ويُعدّ «ظهر» العماد الرئيس لصناعة الغاز المصرية التي تشكل أهم مصدر طاقتي للبلاد (للمساكن والمصانع وتوليد الطاقة الكهربائية وحتى بعض وسائل المواصلات، بالإضافة إلى الصادرات). ونظراً للزيادة السنوي العالي في عدد سكان البلاد؛ حيث ارتفع عدد سكان مصر إلى حوالي 109 ملايين نسمة، ومن ثم زيادة الاستهلاك الغازي الذي يتراوح حول 1.94 تريليون قدم مكعب سنوياً خلال الفترة ما بين 2012 و2021.

وقال رئيس «شيفرون» الأميركية بيير بريبر عند إعلانه النتائج المالية للفصل الثالث من عام 2022 في ظل أزمة الغاز العالمية: «نحن نعمل لتوسيع الفرص لدينا، خصوصاً في شرق المتوسط». وأضاف أن «هذا الوقت مناسب جداً للتوقيع على عقود لتصدير الغاز، ونحن مؤهلون لتوسيع إمداداتنا الغازية.»

و«شيفرون» شريك في اثنين من أكبر الحقول الغازية الإسرائيلية البحرية، حيث تملك نسبة 39.66 % من حقل «ليفايثان»، و25 % من حقل «تامارا»، حيث حصلت على حصصها هذه عند بيع أصول شركة «نوبل» الأميركية التي اكتشفت الحقلين. وتعمل «شيفرون» حالياً مع شركائها، وفقاً لنشرة «ميس» النفطية، على زيادة الطاقة الإنتاجية للحقل من 1.2 إلى حوالي 2.4 مليار قدم مكعب يومياً، مع إمكانية تصدير الإمدادات الجديدة عبر محطات الغاز المُسال المصرية. ويضيف رئيس «شيفرون» أن «توسيع الإنتاج من

هذه الحقول قليل الكلفة ويمكن تحقيقه. إن المتغير في الصورة هو أنه قبل أشهر معدودة كانت الأسواق الإقليمية مكتظة بالإمدادات الغازية، أما الآن فالصورة أحسن بكثير، إذ إن الزبائن على استعداد أكثر لتوقيع العقود. وهذا هو المهم جداً في صناعة الغاز.»

لكن تواجه صناعة الغاز المسال التصديرية من شرق المتوسط والدول المصدرة الأخرى للغاز المسال، صعوبة في التوصل إلى اتفاقات نهائية مع الأوروبيين؛ نظراً للخلاف حول فترة العقود الواجب توقيعها من قبل الأقطار الأوروبية المستوردة، إذ نظراً إلى الاستثمارات الباهظة الكلفة لتطوير حقول الغاز وتشبيد البنى التحتية لتكرير وشحن الغاز المسال في مصانع وناقلات متخصصة، والتي تبلغ تكاليفها مليارات الدولارات، مما يتطلب عادةً عقود استيراد تمتد نحو عقدين أو أكثر من الزمن لضمان تغطية تكاليف التصدير، فإن الأقطار الأوروبية تطالب بتقصير هذه الفترة لسنوات محدودة أقل من عدد أصابع اليد الواحدة نظراً لتطويرهم بدائل الطاقة وزيادة استيرادهم من الغاز المسال الأميركي، ومن ثم العراقيل في المفاوضات الجارية حالياً.

يتطلع المراقبون، على ضوء زيادة الطلب الأوروبي للغاز إثر حرب أوكرانيا والمقاطعة الأوروبية للغاز الروسي، لتوقيع «شيفرون» مذكرة تفاهم لتوسيع الطاقة الإنتاجية لحقل «ليفياثان»؛ أكبر حقل غاز إسرائيلي، وتوقيع مذكرة تفاهم لربط الإنتاج من حقل «أفرودايت» القبرصي ذي الاحتياطي 4.2 تريليون قدم مكعب الذي يعبر المياه القبرصية والإسرائيلية، حيث إن «أفرودايت» في المياه القبرصية يبعد نحو 30 كيلومتراً عن حقل «ليفياثان» الإسرائيلي.

وقد ارتفع إنتاج «شيفرون» من الحقول الإسرائيلية نحو 15% لتبلغ حصتها نحو 597 مليون قدم مكعب يومياً، في الربع الثالث من عام 2022، وفق نشرة «ميس» التي تضيف أن إنتاج إسرائيل من الغاز الطبيعي زاد عن ملياري قدم مكعب يومياً.

وإزداد الطلب على الغاز الإسرائيلي، خلال الأشهر الأخيرة، ليرتفع إلى 723 مليون قدم مكعب يومياً، مما أتاح المجال لزيادة صادراتها من الغاز المسال، فقد جرى التوقيع على مذكرة تفاهم، خلال العام الماضي، ما بين مصر وإسرائيل والسوق الأوروبية لزيادة صادرات الغاز المسال من المحطتين المصريتين لتسييل الغاز (الوحدتين من نوعهما في شرق المتوسط حتى الآن)، هذا بالإضافة إلى التوقيع على مذكرة تفاهم ثنائية بين «شيفرون» ومصر، لتصدير الغاز من حقول «شيفرون» الإقليمية لتلبية الطلب المحلي المصري، بالإضافة إلى التصدير عبر محطتي تسييل الغاز المصريتين.

كما أعلنت شركة «إكسون موبيل» شراءها بلوكين في المياه العميقة المصرية المجاورة للبلوكات التي كانت

قد اشترت حصصاً فيها في مياه قبرص الجنوبية. ويُعدّ هذا التوسع للشركة مطابقاً لاستراتيجية «شيفرون» في شرق المتوسط، التي تفترض أن هناك طلباً متزايداً للغاز، ومن ثم فإن الاستثمارات من قِبَل الشركات النفطية الكبرى يجب أن تكون ضخمة لملاقاة زيادة الطلب.

وقد أعلنت شركة «توتال إينرجيز» الفرنسية، العام الماضي، بعد توقيع اتفاقية الحدود البحرية اللبنانية الإسرائيلية، أنها ستبدأ الحفر في عام 2023 لحقل «قانا» اللبناني، وهناك احتمال أن تشارك شركة «قطر إنبرجي» الحكومية، «توتال»، في عمليات الحفر والتطوير في الجزء من حقل «قانا» الذي يعبر المياه اللبنانية نحو المياه الإسرائيلية.

هذا، ولا تزال السلطات الإسرائيلية تمنع السلطة الفلسطينية من تطوير حقل «غزة البحري» الذي افتتحه في حينه الرئيس الراحل ياسر عرفات.

- دراسة مالية: كيف يستفيد لبنان من ثورة النفط والغاز – Foreign policy ترجمة جريدة نداء الوطن في 2023/02/16

في 27 تشرين الأول 2022، وقّعت إسرائيل ولبنان على اتفاق تاريخي لترسيم الحدود البحرية الفاصلة بينهما بشكلٍ دائم في شرق البحر الأبيض المتوسط. يُعتبر البلدان في حالة حرب منذ العام 1984، ويأتي الاتفاق الأخير بعد أكثر من 12 سنة من التفاوض. قاد الدبلوماسي الأميركي أموس هوكشتاين وفريقه من وزارة الخارجية الأميركية المفاوضات في الفترة الأخيرة.

كانت إسرائيل قد وضعت خطة تنموية للتنقيب عن الغاز في العام 2017 ووقّعت على اتفاق لتصدير الغاز مع مصر والاتحاد الأوروبي في العام 2022. أصبحت عمليات استخراج وإنتاج الغاز قبالة الساحل الإسرائيلي قيد التنفيذ، ومن المتوقع أن تبلغ المبيعات أعلى مستوياتها في الصيف المقبل. في المقابل، لا يزال لبنان متأخراً في هذا المجال، مع أنه بأمرٍ الحاجة إلى المكاسب الاقتصادية والمالية التي يضمنها قطاع النفط والغاز. يتوقع بعض الخبراء ألا يتمكن لبنان من إنتاج النفط والغاز قبل مرور خمس أو ست سنوات إذا لم يؤمّن خزانات صالحة للاستعمال التجاري. كذلك، لم يُرسم لبنان حدوده البحرية مع قبرص وسوريا بعد، ما يمنع البلد من الوصول إلى أي احتياطات محتملة أخرى.

وفق معطيات البنك الدولي في كانون الثاني 2022، تُعتبر الأزمة الاقتصادية المستمرة في لبنان من أخطر الأزمات التي شهدتها العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر. بعدما كان اقتصاد لبنان ينتمي إلى الشريحة العليا من الدخل المتوسط طوال 25 سنة، تراجعت مرتبة البلد إلى الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط في السنة الماضية. اليوم تبلغ نسبة البطالة حوالى 30%، ويعني مستوى التضخم القياسي أن 74% من اللبنانيين على الأقل يعيشون بأقل من \$14 يومياً. ذكرت وكالة "رويترز" أن الليرة اللبنانية خسرت 97% من قيمتها منذ العام 2019. في الوقت نفسه، أصبحت الخدمات العامة والبنى التحتية على شفير الانهيار، وتلاشت المكاسب المُحققة طوال عقود في مجال التنمية البشرية، وانهارت المؤسسات العامة.

تتزامن هذه التطورات كلها مع اضطرابات سياسية كبرى. فشل لبنان في تشكيل حكومة بعد الانتخابات البرلمانية في أيار 2022، فقد أنتج ذلك الاستحقاق برلماناً عقيماً لا يملك فيه أي طرف الأغلبية المطلقة. ثم تقادم الوضع مع انتهاء عهد الرئيس ميشال عون في 31 تشرين الأول من السنة الماضية. عجز البرلمان منذ ذلك الحين عن انتخاب رئيس جديد، وتتولى حكومة تصريف الأعمال رهنأً حكم البلد مع أنها تقتقر إلى الشرعية والصلاحيات.

قد تصبح احتياطات النفط والغاز الخاصة بلبنان بمثابة جبل نجاة اقتصادي للبلد المحاصر. لكن يصعب إنشاء أي أسس فاعلة لعمليات الاستكشاف والاستخراج مستقبلاً في ظل البيئة السياسية المتصدعة في بيروت. يواجه لبنان ثلاثة تحديات مؤسسية تحول دون استفادته من موارده. لكن قد يستفيد البلد أخيراً من قدراته لتحسين وضع شعبه إذا نجح في تجاوز تلك التحديات.

في المقام الأول، يحمل لبنان تاريخاً حافلاً بالفساد المنهجي والمستفحل والمحسوبيات السياسية، ما قد يمنع البلد من تحقيق المكاسب من عائدات الغاز والنفط. تحتل بيروت المرتبة 150 من أصل 180 على مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، ويمنحه البنك الدولي تصنيفاً سيئاً على مستوى نوعية الحكم. تنجم معظم هذه المشاكل عن النظام السياسي الطائفي الذي يحكم لبنان، حيث تتقاسم طوائف دينية متنوعة مقاليد السلطة. كذلك، تسيطر شبكات المحسوبيات الطائفية على التعيينات البيروقراطية في معظم الحالات، بما في ذلك وكالات الرقابة وهيئة إدارة قطاع البترول اللبنانية، وهي مؤسسة عامة أنشأتها الحكومة في العام 2012 لتطوير قطاع البترول البحري والإشراف عليه وإدارته.

تُعتبر معايير الشفافية والثبات وسهولة الوصول إلى المعلومات الحكومية أساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية وإعادة الاستقرار إلى قطاع الأعمال اللبناني. لكن استناداً إلى تجارب الماضي، قد يستولي أصحاب السلطة على الاستثمارات الخارجية وأرباح النفط والغاز في لبنان لتحقيق مكاسب سياسية أو خاصة، ما يعني تراجع المنافع التي يحصدها الشعب اللبناني. ينتج تضارب المصالح غير المعلن بين المسؤولين العموميين والمتعاقدين الحكوميين مخاوف من احتمال أن يتدخل السياسيون في عمليات الترخيص من خلال تفضيل متعاقد على آخر أو تأسيس شركات ظل.

اتخذ لبنان بعض الخطوات في السنوات الأخيرة لتحسين معايير الشفافية والمحاسبة وتقليص مظاهر الفساد وسوء الإدارة في الحكومة، بما في ذلك تمرير قانون حق الوصول إلى المعلومات في العام 2017، وهو يمنح المواطنين الحق في استرجاع السجلات الحكومية ومعلومات أخرى، وقانون الشراء العام في العام 2021، وهو يتماشى مع معايير الأمم المتحدة لمحاربة الاحتيال والفساد والاستغلال، وتخفيف الهدر، وزيادة الشفافية في القطاع العام. كذلك، شكّلت الحكومة هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد في العام 2022، وهي تُركّز على التحقيق بانتهاكات المسؤولين العموميين للقوانين المعمول بها، مثل الحق بالوصول إلى المعلومات، وحماية المخبرين، والإثراء غير المشروع. لكن لم يتّضح بعد إلى أي حد ستكون هذه التدابير فاعلة.

في العام 2018، أصدرت الحكومة قانون دعم الشفافية في قطاع البترول، وطرحت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد آليات لكشف مختلف جوانب عمليات استكشاف واستخراج النفط والغاز. على سبيل المثال، يُفترض أن يدوّن سجل البترول العلني في هيئة إدارة قطاع البترول التراخيص عند الحاجة، ويمكن تحديث قوانين هيئة إدارة قطاع البترول وتقويتها لرفع مستوى الشفافية والاستقلالية.

حتى لو تمكن لبنان من جني ثروة من موارده، يُفترض أن يُحدد كيفية الحفاظ عليها للأجيال المستقبلية. هذا الوضع يطرح تحدياً كبيراً آخر على لبنان. يفرض قانون الموارد البترولية في المياه البحرية الصادر في العام 2010 على بيروت أن تنشئ صندوقاً للثروة السيادية. في الوقت الراهن، تفكر لجنة برلمانية بأربع مخططات على الأقل لتنفيذ هذه الخطوة. لكن تختلف الاقتراحات التي تطرحها الأحزاب السياسية من حيث تركيبة الصندوق السيادي المحتمل وبنيته وطريقة السيطرة عليه.

يقول المحلل أندرو باور إن الصناديق السيادية قد تصبح "مصدراً للمحسوبيات أو الفساد"، ما يجعل هذه المبادرة محفوفة بالمخاطر في لبنان. قد تنشأ خلافات سياسية وصفقات وراء الكواليس حول طريقة إشراف السلطات الحكومية على إدارة الصندوق، وقد يؤثر التوتر الطائفي على تشكيل مجلس إداري للصندوق. ونظراً إلى عمق الأزمة الاقتصادية في لبنان، يتعلق مصدر قلق آخر باحتمال أن يعيد المسؤولون توجيه عائدات النفط والغاز لتمويل نفقات الحكومة وتخفيف الدين العام بدل استثمارها لضمان أمن وازدهار الأجيال المستقبلية. حين أقدم مصرف لبنان على هذه الخطوة في الماضي، كانت النتيجة فاشلة بامتياز، فقد استنزفت هذه المقاربة الاحتياطيات الأجنبية وخفّضت قيمة الليرة اللبنانية بدرجة إضافية.

تطرح "مبادئ سانتياغو" التي وضعتها "مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية" توصيات مفصلة لإدارة الصناديق السيادية بالشكل المناسب، بما في ذلك الشفافية، والمساءلة، والممارسات الاستثمارية الحذرة، والحوار المفتوح. لم يوقّع لبنان على هذه المبادئ في العام 2008 لكن يُفترض أن يفكر بتطبيقها في المرحلة المقبلة. يستطيع البلد أن يفكر أيضاً بمقاربة جذرية تشبه ما طبّقه أسكا، حيث حصل كل مواطن على رأس مال مباشر من عائدات الغاز على شكل استرداد للضريبة. أو تستطيع بيروت أن تحذو حذو بنك نورجيس لإدارة الاستثمار، فهو يستثمر عائدات النفط والغاز في سندات وأسهم آمنة تسمح بتجنب الفساد وتضارب المصالح، مع أنها تخضع لقوى السوق.

أخيراً، يكشف أحدث البيانات المتاحة أن لبنان سيواجه أعباءً متزايدة بسبب ضعف قدراته الحكومية، حتى لو توفرت جميع الهياكل المناسبة لإدارة ثروات النفط. أدى تخفيض الميزانية وتآكل الأجور بسبب التضخم المفرط إلى استنزاف الإدارات العامة الضعيفة أصلاً، وسرعان ما حصلت موجة جماعية من الاستقالات والتغيب عن العمل في الخدمة المدنية، فتسارعت هجرة الأدمغة نتيجة لذلك.

تبلغ نسبة الشغور في القطاع العام 72% في لبنان. وبحسب أحدث التقييمات الحكومية حول أثر الأزمات المالية على القدرات المؤسسية، تَعَطَّل واحد من خطوط الخدمة على الأقل في 52.6% من الوكالات العامة بدءاً من كانون الأول 2021. وأعلن 40% فقط من تلك الوكالات عن قدرته على متابعة توفير الخدمات بعد العام 2022. يشدد تقرير البنك الدولي في العام 2021 على احتمال أن تؤدي هذه الظروف إلى "كارثة كبرى على مستوى الرأس مال البشري لدرجة أن يصبح التعافي منها بالغ الصعوبة."

منذ العام 2019، خسر قطاع النفط موظفي القطاع العام الذين درّبتهم هيئة إدارة قطاع البترول على تنظيم عمليات استخراج الغاز وإنتاجه. الأسوأ من ذلك هو انتهاء ولاية اللجنة الإدارية في هيئة إدارة قطاع البترول في العام 2018، وقد خسرت الوكالة منذ ذلك الحين معظم موظفيها، بما في ذلك عضوان من أصل ستة في اللجنة الإدارية. كذلك، فشلت الحكومة في تعيين لجنة إدارية جديدة بسبب الخلافات السياسية المستمرة، ويتولى الأعضاء الأربعة المتبقون تصريف الأعمال بكل بساطة. على وقع هذا الشغور الجماعي، لم يبقَ إلا عدد ضئيل من الموظفين في القطاع العام لمراقبة عمليات التنقيب والسيطرة عليها بطريقة مسؤولة وقانونية.

من الناحية الإيجابية، لا يسعى لبنان وحده إلى جمع ثروات نفطية جديدة. يُفترض أن يكون الاتفاق البحري الذي أشرف عليه هوكشتاين مقدمة لجهود دبلوماسية مكثفة تهدف إلى تزويد المؤسسات اللبنانية العامة بأدوات جديدة وتُخرج البلد من حالة الفقر. تستطيع إدارة جو بايدن وحكومات أجنبية أخرى أن تقدم المساعدة عبر الضغط على لبنان لتحسين معايير الشفافية والاستقرار والمساءلة وتطوير قطاع النفط والغاز وتسخير عائداته بأفضل الطرق. كذلك، تستطيع واشنطن أن تشجّع بيروت على تطبيق الأجندة الإصلاحية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، فضلاً عن جمع رساميل بشرية ومالية عن طريق المساعدات التنموية الرسمية، والعلاقات مع الشتات، والشراكات الممولة من الدبلوماسية العامة بين الجامعات الأميركية واللبنانية، والوكالات الحكومية، والمنظمات غير الربحية، وشركات القطاع الخاص.

باختصار، أصبح لبنان على مفترق طرق. تحمل القرارات المرتبطة بطريقة تعامل البلد مع قطاع النفط والغاز الناشئ طابعاً مسيئاً بامتياز، لكن لا يمكن أن تتحول مجدداً إلى شكلٍ من الصفقات السياسية الفاسدة بين سماسرة السلطة في البلد. من خلال تطبيق الشكل المناسب من معايير الشفافية والشمولية والرقابة، تملك بيروت فرصة حقيقية لبناء دولة قابلة للحياة مستقبلاً.

- دراسة قانونية : مصير الودائع عند الدولة - البروفسور نصري دياب

يرتبط مصير الودائع المصرفية بشكل وثيق بقرار الدولة اللبنانية الاعتراف أو عدم الاعتراف بمسؤوليتها بخلق "الفجوة" (٧٢ مليار دولار أمريكي) وإستعمال الأموال الناجمة عنها، وهذه الأموال متأتية من الودائع المصرفية.

المعادلة واضحة: إذا أقرت الدولة بمسؤوليتها وتحملت نتائجها، من الممكن أن تعود الودائع أو جزء منها لأصحابها (عاجلاً أو آجلاً). أما إذا لا تعترف الدولة بمسؤوليتها، فمن المؤكد أن الودائع لن تعود (بتاتاً ونهائياً).

مسيرة الدولة، من خطة Lazard إلى قانون إعادة التوازن للنظام المالي، (Gap Resolution Law) تُظهر أن الدولة تعترف صراحةً بمسؤوليتها لكنها ترفض تحمّل أي جزء من "الفجوة". جميع المقيمين على الأراضي اللبنانية إستقادوا من "الفجوة" (كهرباء، أدوية، دعم الإستيراد، تثبيرة سعر الصرف، ...)، إلا أن الدولة قررت تحميل عبئها للمودعين وخدمهم، في خرقٍ فاضح للمادة ٧ من الدستور - المساواة أمام الأعباء مرتبطة بالحقوق الأساسية، كما ذكر به المجلس الدستوري في قرار صادر مؤخراً، في كانون الأول ٢٠٢٢.

القول أن أصول الدولة هي ملك لكل اللبنانيين وليس للمودعين هو قول صحيح (وبديهي). لكن صحيح أيضاً القول أن "الفجوة" يتحمّلها كلّ اللبنانيين مجتمعين، وليس المودعين منفردين. هذا ما تنصّ عليه المادة ٧ من الدستور: المساواة في الحقوق وفي الفرائض والواجبات.

هذا لا يعني بتاتاً بيع أصول الدولة، ولا يعني بتاتاً حماية أي طرف؛ فليتحمل كل شخص مسؤوليته كاملةً. المسألة قانونية صرف، وليست سياسية-عقائدية، ولا تُناقش في "تغريدات" مُتسرّعة.

لا مكان للهرطقات الدستورية، التي تميّز بين ودائع كبيرة وودائع صغيرة، والتي تختلق "تراتبيات" لا علاقة لها بأبسط المبادئ القانونية. هناك فقط ودائع مشروعة وودائع غير مشروعة، مهما كان حجمها؛ وهناك مسؤول عن "الفجوة"، ومستفيد منها، ومسئول لها: هذه هي "التراتبية" الوحيدة التي يعرفها القانون. والأخطر هو أن الدولة تخطط، وتعمل، وتشطب وتلغي، في غياب أرقام دقيقة صادرة عن جهات مستقلة وموثوقة. أين تقارير الشركات العالمية التي تعاقدت معها في أيلول ٢٠٢٠؟

Alvarez & Marsal; KPMG; Oliver Wyman.

أما المطالبة "بإفلاس" المصارف وتطبيق قوانين ١٩٦٧ عليها كحلّ وحيد للأزمة، لمّا المسألة تتعلق بأزمة نظامية (systemique) وليس بحالة توقف عن الدفع فردية، فهي لا تستقيم محاسبياً وقانونياً، والأخطر أنها تضرّ بالمودعين. لا تُحلّ مشكلة بهذا الحجم بتجزئتها.

الدولة مسؤولة؛ مصرف لبنان مسؤول؛ المصارف مسؤولة؛ هيئات الرقابة مسؤولة. وحدهم المودعون غير مسؤولين؛ وبسحر ساحر، يُحمّلون وحدهم كامل عبء "الفجوة".

تعتبر المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان (CEDH) Cour Européenne des Droits de l'Homme أن الودائع هي مال تحميه المعاهدة الأوروبية لحقوق الانسان، وأن المسألة تدخل في صلب الحقوق الأساسية Droits fondamentaux.

نافذة على فكر كمال جنبلاط

- آراء ومواقف
- ازمة الحكم في لبنان: ازمة المعارضة وازمة الحكومة في آن واحد

"الازمة المعنوية والدستورية التي تعانيها البلاد لا يعالجها الا حاكم يكون رجل دولة في نفسيته، في تفكيره ، في نهجه ، فهل تنقصر فجأة في ارباب الحكم ذهنية رجل الدولة فيصلحون ما افسده الدهر وما ساهم في افساده اصحاب المصالح والغايات وافراد الحاشيات وجميع السماسرة الذين يتجمعون كالزراقط حول قرص الحلوى.

ومصيبة رجل السياسة هي في الحاشية التي تحيط به ، اي بكل من تولى السلطة والنفوذ... فالحاشية الفاسدة تجعل الابيض اسود وبالعكس ، وتجعل الحاكمين يعتقدون انها ضرورية ولا يستغنى عنها في تأييد الحاكمين . والويل للحاكم الذي يعلق به مثل هذا الوهم فيتصوّر الحاشية ضرورة له ، اذا ابعدها عنه انهار ، بينما الواقع والحقيقة ان الحاشية اذا ما ابعدت عن صاحب السلطان هي التي تزول وتنهار.

الحاكم ليس بحاجة الى حاشية ، بل الى مستشارين مخلصين ومجردين والى مرشدين وعارفين في الامور العامة ومخبرين حازمين يدلونه الى متطلبات الرأي العام ، وتطوراته... فاذا تحول هؤلاء الى حاشية فسد الحكم في كل بلد ، ايا كان ، من بلدان العالم .

القيادة شرف قبل ان تكون واجباً، وقد لا تكون واجباً الا على قدر ما تكون شرفاً لا تنحدر الى درك الوجاهة الانانية بمفهومها العادي.

هذه هي الارستوقراطية الحقيقية التي بدونها كل مجتمع لا يقوم، وكل وطن لا يبقى ... واذا ذلك يكون للبنان كيان ويكون له فعلا دولة ، لا هذه النصف صيرورة الخائفة على نفسها على الدوام حتى اضحى الخوف ربما مرض معظم اللبنانيين الاساسي في الشرق."

(المرجع: مقال لكمال جنبلاط لجريدة الانباء بتاريخ 1957/01/04)

- هذا خطنا وهذا هدفنا

"نحن نريد ان يكون رئيس الجمهورية المقبل ، رجلاً يسعى الى توفير التخطيط والتنمية في كل مرافق لبنان، وتطوير النظام اللبناني السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ونريده ايضاً ان ينتهج سياسة منعتقة من العلائق والارتباطات غير السليمة او المشوّهة ، فتستوي في لبنان سياسة عدم الانحياز.

هذا خطنا، وهذا هدفنا. اما البعض من السياسيين والنواب – وما اكثرهم – فهم لا ينظرون الى رئاسة الجمهورية المقبلة الا من زاوية مصالحهم الشخصية والآنية والاقليمية ، بما فيها من مصالح الجاه والمال ، ولذا فهم يتظاهرون بأنهم لا يفهمون علينا ونحن ، ويا للأسف، نفهم عليهم.

هؤلاء التقليديون المنجرفون في تيار الابقاء على ما هم عليه من نعمة ، تشعّ عليهم "نجومها"، لا يريدون ان يدركوا ان فئة كبيرة من الشعب اللبناني قد تباعدت عنهم بذهنيتها وبمطالبها ، وبتصورها للاحداث. وباستهداف طولها، او بأساليب حل مشكلاتها وهذا ما يجعلهم يتخوفون وبالتالي ينكمشون على انفسهم ولا يريدون ان يخسروا مما هم حاصلون عليه شيئاً لانهم يخشون اذا هم اعطوا شيئاً من هذه المطالب ان تضعف سلطتهم فينحدرون عما هم عيله من نفوذ، ويخسرون زعاماتهم السياسية ."

(المرجع: مقال لكمال جنبلاط لجريدة الانباء في 1970/05/23)

- من اقواله:

- الوضع الخطير وطريق الانقاذ

"ان الطريق الذي نسلكه لانقاذ لبنان مما يكتنفه من تخلف ويهدده من ازمات ، ليس هو الطريق الذي يسلكه ارباب الحكم اليوم. فعلى ضوء ما هو حاصل في البلد تبرز ضرورة التخطيط وتنفيذ هذا التخطيط بشكل شامل ، لا الاستمرار في الارتجال ، وفي مواجهة القضايا، كل منها على حدة ، ثم الانتقال الى غيرها ، فتضيع فائدة التدابير الجزئية المتخذة، وتضيع الدولة في بحران الشك والقلق والاضطراب الفكري ، وتضيع على الناس مسالكهم، وتفقد جهودهم ومساعدتهم في المبادرة الخاصة والعامة معظم ثمارها، ويقع الجميع في محنة "لو فعلنا ذلك او ذاك" ولكن بعد فوات الاوان.

والسؤال الكبير الذي يتبارى على كل شفة ولسان ممن يسوقهم الوعي الى تعاطي القضايا العامة هو: هل يصلح هؤلاء الرجال الذين يبرزهم الانتخاب السياسي الديموقراطي المعروف في حقل النيابة ، و ثم الى حقل الحكم ، فهل يصلح هؤلاء – ونعني معظم هؤلاء – الى تعاطي شرف مهنة الخدمة العامة التي تتطلب ان يتكرس لها الانسان بكل طاقاته ، وان يترفع لأجلها عن مقاصده الخاصة وغاياته الانية وان يواجهها بصدق وعدل مع نفسه ومع الاخرين ، وبحزم وقوة معنوية لا تنفصل عن روح الشهامة والوفاء."

(المرجع: مقال لكمال جنبلاط لجريدة الانباء في 1967/01/18)

- الحوار المطلوب

"الاتفاق على الحل السياسي في لبنان يجب ان يأتي في مقدمة الاهتمامات التي تواجهها الدولة ، لان مثل هذا الاتفاق يمهد الطريق الى عودة الامور الى طبيعتها بما تحدته من اطمئنان عام في البلد وراحة نفسية . والمطلوب في هذه المرحلة ان يتحقق لون من الوان التوافق الوطني على صعيد الاحزاب والشخصيات السياسية ايا كانت خلافاتها سابقاً او حساسياتها. ويجب ان يدخل في نفوس الجميع التواضع بأن يتلاقوا على قاسم مشترك يستطيعون من خلاله عبور هذه المرحلة التاريخية لبنانياً وعلينا ان لا نجعل قطار القدر يفوتنا.

ان اللقاء السياسي يجب ان يواكبه فرض هيبة الدولة وسيطرتها على كامل الاراضي اللبنانية ، وعودة حكم القانون والدستور. فلنرتق لنكون في مستوى قدر هذه الامة الذي هو قدر كل انسان يعيش في ضمنها. قدر الارض، وقدر السماوات في آن واحد . واخطأ الذين كانوا يميزون ويفرقون بين المثالية والواقعية . فالمثال لا يقوم بدون مادته الا في استنباط غير الزمان ، وفضل المجتمعات وأرقاها واقربها الى الكمال النسبي هي التي تتقارب فيها وتنسجم مواد الشرائع والقوانين والاديان والمعتقدات وتصرفات الانسان مع توجهات هذا المثال الذي هو صورة متكيفة في الزمان والمكان لانعكاس المطلق في احدى صفحات تسلسل وجوده."

(المرجع: مقال لكمال جنبلاط في جريدة الانباء بتاريخ 13/02/1977)

مطالب ومشاريع اصلاحية

نريد لبنان وطناً... لا دكاناً لتجار السياسة

"تعبت بالبلاد موجة لا يمكن الا ان ننعنتها بأنها موجة تفسخ وانهيار بسبب عدم تمكين تيار الثورة الشعبية من بلوغ بعض اهدافه . هذا التيار الزاخر بنزعات الوحدة الوطنية والاستقلال والسيادة ، وبالشعور العربي والديموقراطية والحرية الشخصية والحقوق المدنية والاجتماعية . فكل انتفاضة شعبية لا تبلغ مداها ولا تحقق على الاقل بعض اهدافها الاساسية ، لابد لها في ان ترتد على اعقابها في دفعة كبت وحركة تفسخ وتدمير داخلي.

هذا منطق الحياة في علم النفس ، وفي علم الاجتماع ، وفي الاقتصاد، وفي السياسة ... هذا هو منطق الثورة.

ونحن اليوم في لبنان نعاني هذا التأزم العسير. تركنا الوحدة الوطنية وتمسكنا بأقطاب الطائفية ، فهل يبنى وطن على تغذية الطائفية السياسية والدينية بشكل مباشر او غير مباشر ؟ واذا ظلت الحال على ما

هي عليه في تفاقمها الباطني الداخلي، وفي تغذيتها من الداخل ومن الخارج بالمال وبالسلح وبالذعايات المجرمة ، واذا استمرت الدولة غائبة عن كل ما يجري تقريباً، فلا بد ان يتدهور الوضع الى الاسوأ.

المطلوب السرعة كل السرعة والمبادرة في معالجة هذا الوضع من الجذور وفي العمق:

1- طرد روح الطائفية من البلد ، هذه الروح الشريرة التي تولد في مقابلها شعور التطرف والمغالاة في المواقف

2- تطهير جهاز الادارة من اوضاع وروحية الفساد السائدة، كالرشوة واستغلال النفوذ الاعتباطي والمال المنهوب

3- انتهاج سياسة "الجسر الوطني" الرابط والساھر لمختلف نشاطات شعب لبنان في ما يتعدى نزعاتهم وطوائفهم واحزابهم الطائفية والسياسية . وهذا الجسر الوطني انما هو تجسيد وتعبير ظاهر لما يتوق اليه كل مخلص لوطنه. فلنسرع في انقاذ لبنان قبل ان يعود الى ما كان عليه دكاناً لتجار السياسة ووكراً للذسائس الطائفية التي اوصلته الى ما يعاينه اليوم."

(المرجع: مقال لكمال جنبلاط صدر في جريدة الانباء في 14/09/1959)

- علوم وتكنولوجيا: تحذير من خطورة الاجهزة الذكية على ادمغة الاطفال – سكاى نيوز عربية في 2023/2/18

حذر علماء من خطورة ترك الاجهزة الذكية بين ايدي الاطفال الصغار، مؤكدين تاثير ذلك السلبي على ادمغتهم.

وقالت دراسة اجراها علماء من معهد سنغافورة للعلوم السريرية، ان ترك الصغار يحدقون في شاشات الاجهزة الذكية، يؤثر على مستوى يقظتهم، وتحكمهم بعواطفهم، فضلا عن اتباعهم للتعليمات أو أداء مهمات معينة.

وقسم الباحثون في دراستهم الاطفال الذين تزيد اعمارهم عن عام واحد ضمن مجموعات، الاولى كانت تترك مع الاجهزة الذكية لأقل من ساعة يوميا، بينما سمح للصغار في المجموعة الثانية بمشاهدة الشاشات لما يتراوح بين ساعة وساعتين.

وبالنسبة لأطفال المجموعتين الباقيتين، فقد سمح لهم بالبقاء مع اجهزتهم لمدة تمتد من ساعتين ل4، في حين وصل زمن استخدام المجموعة الأخيرة لأكثر من أربع ساعات.

وتم فحص نشاط الدماغ لدى الاطفال المشاركين في الدراسة لفترة امتدت بين 12 إلى 18 شهرا، في سن التاسعة، من حيث الانتباه والتحكم في النبضات والموجات.

وأظهرت النتائج أن الأطفال الذين تعرضوا للشاشات لفترة أطول، كانت لديهم موجات منخفضة التردد أكثر للبقاء في حالة تأهب وبقظة.

وذكر الباحثون أن الأدمغة تنمو بسرعة منذ الولادة، لكن الجزء المسؤول عن الانتباه والعواطف - قشرة الفص الجبهي - يستغرق وقتاً أطول حتى يتشكل.

وأشار الباحثون إلى أن الصور السريعة التي تعرض على شاشات الأجهزة الذكية، والأضواء الوامضة، تعيق نمو الدماغ وتؤثر على وظائفه.

كذلك قال الباحثون إن قضاء وقت طويل على الأجهزة الذكية، تسبب الارتباك لدى الأطفال وتعيق تطوير المهارات المعرفية، حسبما نقلت صحيفة "ذا صن" البريطانية.

وعلق المشرف الرئيسي على الدراسة، البروفيسور تشونغ ياب سينغ قائلاً: "لا ينبغي الاستخفاف بالنتائج التي توصلنا إليها لأنها تؤثر على تنمية الأجيال القادمة".

- صحة وغذاء: افضل الطرق لتسريع تعافي العضلات – جريدة الجمهورية في 2023/02/16

إنّ وجع العضلات وتلفها أمر لا مفرّ منه عند محاولة بناء اللياقة البدنية. ولتقوية الجسم، يجب الانخراط في تمارين معينة تسبّب بعض الإجهاد البدني. وفي حين أنّ هذا الأخير يكون مُنتجاً، لكنه في النهاية نوع من الإجهاد يحتاج الجسم إلى التعافي منه.

عند التعرّض لضغط بدني جديد، يتألم الجسم عموماً لبضعة أيام. إنّ هذا الضغط الجديد قد يحدث نتيجة نوع جديد من التمرين، أو تكثيف الروتين بعد فترة راحة، أو إضافة المزيد من الحمل والتكرار إلى جلسة التمرين.

شرح المدرب الرياضي واختصاصي العلاج الطبيعي، كاميرون يوين، من مدينة نيويورك: «بعد التمرين، يعمل الجسم بجدّ لإصلاح تلف العضلات، من خلال استجابة الشفاء التي تأتي مع الالتهاب. إنّها جزء طبيعي ومهمّ من العملية، وتميل بدورها إلى التسبّب بالألم. وفي حين أنّ هذه العملية الالتهابية تعمل وفق جدول زمني طبيعي خاص بها، إلاّ أنّه يمكن القيام ببعض الأمور لتسهيل هذا الإجراء وجعله أكثر فعالية».

لا شكّ في أنّ تعافي العضلات فعلياً يستغرق بعض الوقت، لكنّ الاستعانة بالطرق التالية التي كشفها يوين، تُسرّع الشعور بالتحسّن بعد التمارين:

- الترطيب الكافي

تتمّ خسارة الكثير من السوائل والإلكتروليت (الصوديوم، والبوتاسيوم، والماغنيزيوم) أثناء ممارسة الرياضة. ومن المعلوم أنّ الإلكتروليت ضرورية للحفاظ على توازن السوائل الصحيح داخل الخلايا وخارجها، وتزويد خلايا العضلات بالمغذيات الأساسية لها. لمنح العضلات ما تحتاجه لإصلاح نفسها، يجب شرب كمية جيّدة

من المياه للحفاظ على ترطيب صحيح. فمن دون هذا الأخير، تتأثر الدورة الدموية سلباً، ويبطؤ وصول الدم والأوكسجين إلى العضلات لمساعدتها في التعافي.

- النوم الجيد

إنّ عملية تجدد الخلايا تحدث تحديداً أثناء النوم. عندما لا يتمّ النوم لساعات كافية، يعجز الجسم عن شفاء نفسه. لتسريع التعافي بعد التمارين، توصي «The American Academy of Sleep Medicine» البالغين، بتأمين ما لا يقلّ عن 7 ساعات من النوم كل ليلة.

- تناول البروتينات والكربوهيدرات

لا غنى عن البروتينات لنموّ العضلات وإصلاحها. في حال ممارسة رياضة شديدة والنوم جيداً، ولكن في المقابل، عندما لا يتمّ استهلاك جرعة كافية من البروتينات، لا يمكن بلوغ الهدف المرجوّ. كذلك تُعدّ الكربوهيدرات مهمّة لأنها مصدر الطاقة الأساسي للجسم كي يتمكّن من بناء العضلات. تحتاج هذه الأخيرة أيضاً إلى الكربوهيدرات لتعزيز الانتعاش. يمكن على سبيل المثال تناول 4 أونصات من شرائح الحبش، مع شريحة من الجبنة وبعض الخردل، و1,5 كوب من العنب.

- إيلاء أهمية للتعافي النشط

يُعنى بالتعافي النشط أي نوع من الحركات منخفضة الكثافة التي يمكن القيام بها خلال أيام الراحة بعد التمرين المكثّف مثل المشي، والسباحة، واليوغا. إنّ الهدف هو نقل الأوكسجين، وثنائي أكسيد الكربون، والدم إلى مختلف أنحاء الجسم، لحصول العضلات على العناصر الغذائية التي تحتاجها للتعافي. يجب أن تركز هذه الجلسات على التنفس العميق مع ارتفاع معدل دقات القلب قليلاً، يبلغ عادةً أقل من 110 إلى 120 نبضة في الدقيقة لمدة 20 إلى 40 دقيقة.

- استخدام الـ«Foam Roll»

تشجّع الـ«Foam Roll» الجسم على التعافي وتسهّل له العملية. عند استخدامها فوراً عقب التمارين، قد ترسل أيضاً إشارة للجسم بأنّ الوقت قد حان لبدء الإصلاح.

- التدليك

يساعد التدليك بدوره في توفير الاسترخاء للجسم وتسريع تعافي العضلات. إنّ التواجد في حالة استرخاء مطلوب كي يبدأ الجسم بإعادة البناء.

- اللجوء إلى السونا

إنّ الحمّام الساخن أو قضاء بعض الوقت في السونا قد يساعد في تسريع تعافي العضلات المؤلمة من خلال زيادة الدورة الدموية.

- اجتماع الهيئة الادارية للرابطة في 2023/2/02 وفي ما يلي محضر هذا الاجتماع

بيروت في 14 شباط 2023

محضر اجتماع الهيئة الادارية لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط

بناء لدعوة خطية موجهة حسب الاصول من رئيسها، عقدت الهيئة الادارية اجتماعاً عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الخميس الموافق الثاني من شهر شباط 2023، بكامل اعضائها السبعة. افتتح الاجتماع رئيس الهيئة الادارية فرحب بالحضور بعد طول انقطاع بسبب عدم ملائمة الظروف الصحية الوبائية ، وابلغهم ان الرابطة واصلت العمل خلال هذه الفترة بالحد الممكن: واصلت اصدار مجلة فرح الالكترونية في مواعيدها الشهرية ، واكبت التطورات الصحية وقامت ولا تزال تواصل حملة التوعية للوقاية من الاوبئة اسبوعياً. قامت بنشر المشاريع الاصلاحية الشاملة للمعلم كمال جنبلاط على شكل حلقات الكترونية، ثم جمعها ورقياً بأعداد محدودة للارشيف. انجاز مخطوطة كتاب توثيقي عن انجازات الرابطة ونشاطاتها منذ التأسيس والانطلاق سنة 2010 ولغاية نهاية العام 2022، والتأكيد على المتابعة في السنوات اللاحقة ، داعياً الى العمل لانقاذ الرابطة من الازمة المالية التي تعانيها في هذه الظروف الصعبة . ثم بوشر بالاطلاع على جدول الاعمال المتضمن:

- 1- التقرير السنوي وبرنامج العمل المقترح للعام 2023
- 2- التقرير المالي وميزانية العام 2022، والموازنة المقترحة للعام 2023
- 3- تحديد بدل الاشتراك السنوي لاجراء الرابطة تماشياً مع التغييرات المالية الراهنة.

وتمت الموافقة بالاجماع على كافة البنود واقتراح ان يكون الحد الادنى للاشتراك 100 دولار اميركي. وتقرر رفع ما تم التوافق عليه في الاجتماع الى الهيئة العامة للرابطة لمناقشته واقراره. ورفعت الجلسة عند الساعة الحادية عشرة واربعين دقيقة ظهراً.

عباس خلف

رئيس الهيئة الادارية لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط

- اجتماع الهيئة العامة للرابطة في 2023/2/02 وفي ما يلي محضر هذا الاجتماع

بيروت في 14 شباط 2023

محضر اجتماع الهيئة العامة لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط

بناء لدعوة موجهة حسب الاصول من رئيس الهيئة الادارية للرابطة لم يتأمن النصاب القانوني لعقد الاجتماع المقرر عند الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الموافق الثاني من شهر شباط 2023. ووفقاً لنظام الرابطة عقد الاجتماع بمن حضر (11 عضواً) عند الساعة الثانية عشرة ظهراً من اليوم ذاته.

افتتح رئيس الهيئة الادارية للرابطة الاجتماع بكلمة ترحيب بالحضور، ودعاهم للمباشرة في الاطلاع ومناقشة ثم اقرار البنود المقررة لهذا الاجتماع على التوالي :

- 1- **التقرير السنوي** عن نشاطات الرابطة وانجازاتها خلال العام 2022، رغم عدم ملاءمة الظروف التي واجهها لبنان ومختلف المؤسسات ومن بينها رابطة اصدقاء كمال جنبلاط. وبعد الاطلاع على التقرير والموافقة على مضمونه ، وبناء لاقتراح الاستاذ عادل حمية ، وجهت الهيئة كلمة شكر وتقدير لرئيس الرابطة الاستاذ عباس خلف ولأمين السر الاستاذ سعيد الغز على جهودهما وتحقيق ما تم انجازه.
- 2- **برنامج العمل المقترح انجازه خلال العام 2023** بعد الاطلاع والموافقة على المضمون المقترح ، جرت مناقشة حول امكانية التطوير وتحقيق انجازات اضافية تخدم اهداف الرابطة . اقترحت نائبة الرئيس المحامية غادة جنبلاط تأسيس اكااديمية كمال جنبلاط الفكرية على ان تتوجه لعنصر الشباب وتعريفهم بفكر المعلم ومسيرته وتراثه، ووزعت على الحضور مشروعاً أعدته لهذه الغاية . رحب الجميع بالفكرة المقترحة تنفيذها على مراحل ، واتفقوا على متابعة تفاصيل المشروع وتوفير الشروط التشغيلية والمالية المناسبة لتنفيذه . وتمهيداً لهذا المشروع اعلن امين السر الاستاذ سعيد الغز ان كل عدد من مجلة الرابطة فرح يتضمن قسماً بعنوان : نافذة على فكر كمال جنبلاط يتضمن مختارات من آرائه ومواقفه واقواله ومطالبه ومشاريعه الاصلاحية ، يمكن البحث عن طريقة لترويجه وايصاله الى اعداد اكبر من متابعي فرح. اقترح الاستاذ طارق ذبيان التواصل لهذه الغاية مع من يلزم في الحزب التقدمي الاشتراكي لتوزيع فرح كلياً او جزئياً على شبكة توزيع الانباء الالكترونية فتم تكليفه مع امين السر للقيام بهذه الاتصالات.
- 3- **التقرير المالي** : لاحظ الاستاذ عادل حمية وجود تباين في ارقام الرصيد في نهاية العام 2022 والرصيد المدور لأول كانون الثاني 2023، فأفيد بأن السبب يعود لتعدد اسعار الصرف بين الدولار والليرة اللبنانية . ومنعاً لهذا الالتباس تقرر الموافقة على شطب بند الرصيد بناء لاقتراح من الاستاذ طارق ذبيان ، وتمت الموافقة على التقرير بالاجماع.
- 4- **ميزانية العام 2022**: بعد الاطلاع على الميزانية تم بالاجماع الموافقة عليها وقطع حسابها وتبرئة ذمة الهيئة الادارية .

5- مشروع الموازنة المقترحة للعام 2023: بعد الاطلاع تمت الموافقة بالاجماع عليها.

6- اقتراح تحديد بدل الاشتراك الجديد للعام 2023 المرفوع من الهيئة الادارية .

تمت الموافقة بالاجماع على ان يكون بدل الاشتراك السنوي لاجراء الرابطة 100 دولار كحد ادنى ابتداء من شهر شباط 2023 تسدد نقداً او بما يوازيها في حينه بالليرة اللبنانية حسب سعر الصرف في السوق.

وبعد الانتهاء من جدول الاعمال ، تحدث رئيس الرابطة عن الصعوبات المالية التي تعاني منها الرابطة حالياً، ودعا الجميع للسعي لتأمين موارد اضافية تساعد الرابطة على الاستمرار في تأدية رسالتها وفاء للمعلم كمال جنبلاط وتعهدتها السير على خطاه. وبناء لاقتراح من الاستاذ طلال جابر تقرر تشكيل لجنة منه ومن السادة عادل حمية ، طارق ذبيان ، نسيب غيريل ، ونائبة الرئيس غادة جنبلاط لجمع التبرعات بمبالغ محدودة بين مائة ومائتي دولار لتأمين مبلغ خمسة آلاف دولار على الاقل خلال العام الحالي .

واقترح رئيس الرابطة القيام بحملة رفق الرابطة باعضاء جدد، خاصة من الشباب، طالباً من المجتمعين ان يحاول كل منهم تقديم لائحة بحوالي عشرة اسماء مع عناوينهم لادارة الرابطة لضمهم اولاً الى لائحة متلقي مجلة فرح ، ومحاولة ضمهم للرابطة واعاداهم فكراً لمتابعة المسيرة ونقل مهامها من جيل الى جيل. وقد لاقى الاقتراح ترحيب من الجميع.

ثم رفعت الجلسة عند الساعة الواحدة وعشرين دقيقة ظهراً.

عباس خلف

رئيس الهيئة الادارية لرابطة اصدقاء كمال جنبلاط

- رئيس الرابطة يوجه لأعضاء الرابطة الرسالة التالية

بيروت في 14 شباط 2023

الاصدقاء الاعزاء

اجراء رابطة اصدقاء كمال جنبلاط المحترمين

تحية صادقة من القلب بعد طول انقطاع فرضته الظروف غير المناسبة في البلد.

اما بعد،

نرجو اخذ العلم ان الهيئة العامة للرابطة قررت في الاجتماع الذي عقدته عند الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس الموافق الثاني من شهر شباط 2023 تحديد بدل الاشتراك السنوي لعضوية الرابطة ابتداء من شهر شباط الحالي بمائة دولار كحد ادنى ، يسدد نقداً او بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر الصرف في السوق الموازية في حينه.

تجاوبكم المنتظر هو عربون التزام بالرابطة سيتيح لها القدرة على الاستمرار في نشاطها تحقيقاً للاهداف التي حددتها لعملها وفاء للمعلم الشهيد كمال جنبلاط كنافذة على فكره ورؤاه ومشاريعه الاصلاحية لتبقيه حياً وتنقله الى الاجيال الشابة المتعطشة للغرف من هذا النبع الذي لا ينضب.

مع اخلص التمنيات للجميع بالصحة الجيدة والقدرة على تجاوز الايام الصعبة الى غد افضل.

عباس خلف

رئيس رابطة اصدقاء كمال جنبلاط

- الرابطة تواصل حملة التوعية للوقاية من الاوبئة

حملة التوعية للوقاية من الاوبئة

اعراض جديدة "لفيروس كورونا" طويل الامد

اعلن باحثون اختصاصيون بالاوبئة لمجلة "اوبن فورم انفكشن ديزيز" ان نتائج ابحاثهم حول اعراض فيروس "كوفيد 19" طويل الامد ، اظهرت تسجيل اعراضاً جديدة اضافية للعدوى تشمل تساقط الشعر والسمنة وآلام المفاصل الى جانب اعراض الجهاز التنفسي وخفقان القلب والارهاق وآلام الصدر .

للقاية من العدوى وتداعياتها على السلامة الصحية افضل السبل هو التقيد التام بتدابير الحماية المعروفة: الكمامة ، التباعد الجسدي ، والنظافة والتعقيم .

كوفيد 19 لم ينته بعد!

بقدر ما نرغب جميعنا ان ينتهي هذا الوباء سريعاً، افاد علماء وخبراء صحيون ان جائحة "كوفيد 19" "كورونا" لاتزال تمثل حال طوارئ صحية عالمية . واعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ، ان النظم

الصحية تكافح للتعامل مع المستويات الحالية حتى لا تسوء الاحوال من جديد طالما ان العديد من البلدان يتخلى عن تدابير الوقاية .

رسالتي لجميع المسؤولين وللأفراد التنبه الى ان الفيروس فتاك وغادر ويستدعي مواصلة التقيد بتدابير الوقاية للحماية من العدوى لان تكاليف المعالجة للاستشفاء ترتفع باستمرار.

- من الصحافة اخترنا لكم:

❖ إسرائيل إلى أين بعد تمرير أول قوانين «الانقلاب» القضائي؟ - جريدة الشرق الاوسط في

2023/02/23

كما كان متوقعا، أقر الكنيست الإسرائيلي أول مشروع قوانين، التي تعرفها المعارضة بالانقلاب القضائي، بأكثرية أصوات الائتلاف. وجاء هذا الإجراء تعبيراً عن إصرار حكومة بنيامين نتنياهو على المضي في مشروعها، رغم المعارضة الجماهيرية الواسعة في البلاد والمظاهرات الضخمة، بل رغم التحذيرات الأميركية والدولية، وبدء سحب مليارات الاستثمارات الأجنبية. وهذا يدل على أن الحكومة تدوس على مدوس الوقود بلا حساب.

التفسير لذلك هو أن هذه الحكومة تخوض معركة حياة أو موت ضد المؤسسة القضائية، وليست وحدها، بل هي تستعد لإكمال هذا المسار بمزيد من القوانين لاحقاً. وقد أكد ذلك وزير القضاء، ياريف لفين، الذي يقود عملية الانقلاب التي كان قد أعد لها منذ سنوات، بقوله: جهاز القضاء والقيادات السياسية وكبار الموظفين في جهاز الدولة لم يديروا إسرائيل كدولة ديمقراطية، بل أقاموا طبقة نخبوية حاكمة بسطوة وغطرسة على كل شيء. فجعلوا من المحكمة العليا «عائلية أو حمولة تضم المقربين»، ومن وسائل الإعلام منبر سموم ضد اليمين، ومن الجامعات دكاناً لليسار، وفضلهم صار المستنشر القضائي للحكومة فوق الدولة والشعب، وصار حكم الشعب منبوذاً.

تكلم نتنياهو ولفين ورفاقهما بثقة بالغة في النفس عن «الانتصار الذي تحقق». وحسب تقديرهم، سترسخ

المحكمة في نهاية المطاف وتقبل بحل وسط يكون مبنياً على إصدار حكم شكلي على نتنياهو في محاكمته على قضايا الفساد، يبقى في الحكم. وكان محامو نتنياهو ورفاقه في الليكود قد رفضوا في الماضي الاقتراح الذي طرحه الرئيس الأسبق للمحكمة العليا، أهارون باراك، ويقضي بإبرام صفقة يعترف بموجبها نتنياهو بالتهم، ويصدر عليه حكم بدفع غرامة من دون سجن، شرط أن يعتزل السياسة.

رفاق نتنياهو رفضوا الوساطة؛ لأنهم يعتبرون إصلاح القضاء مطلباً عقائدياً، من دونه لا قيمة لحكم اليمين. فأحزاب اليمين الديني التي تمثل المستوطنين وغلاة المتطرفين بقيادة سموتريتش وبن غفير، يرون فيها محطة ضرورية للسيطرة على الضفة الغربية، وكل ما يرافق ذلك من تعزيز وتوسيع للاستيطان، وتحويل المناطق الفلسطينية إلى كانتونات محاصرة بالمستوطنات والمعسكرات. وعلى أجدنتهم إحداث فوضى وإسقاط السلطة الفلسطينية.

وفي الأحزاب الدينية المتمتعة (الحرديم) يوجد حساب طويل وعسير مع المحكمة العليا؛ لأنها فرضت على أبنائهم الخدمة العسكرية الإجبارية، وحاولت تقليص نفوذهم في المدارس والمعاهد الدينية، وتحارب فكرهم الأرثوذكسي وسيطرتهم على المؤسسة الدينية.

لكن ما يفهمه نتنياهو جيداً هو أن الحرب التي يخوضها ليست مع مجرد متظاهرين يرفعون شعارات، وليست مع المعارضة السياسية الضعيفة التي ستمل بعد بضعة أسابيع، ويمكن إجهاضها بعملية عسكرية في الضفة، كما حصل عام 2012.

من يعارض خطته اليوم هي الدولة العميقة في إسرائيل، ومن يقود المظاهرات وينظمها ويمولها، هم أولئك الذين يمسون بزمام الأمور والمفاتيح في الدولة، وهم مجموعة كبيرة من الجنرالات في جيش الاحتياط وقادة الأجهزة الأمنية، وهؤلاء ما زالوا بغالبيتهم يمثلون قوى الأمن ويعبرون عن مصالح أجهزتهم، ومعهم كبار موظفي الدولة. ومحافظو بنك إسرائيل السابقون، ومديرو البنوك التجارية، ورؤساء الجامعات ومعاهد الأبحاث (باستثناء معاهد الأبحاث اليمينية)، ومئات العلماء وبينهم الثلاثة الحاصلون على جائزة نوبل، وقادة القطاع الاقتصادي والهايتك، ورؤساء الأجهزة الطبية، وفوق كل هؤلاء جهاز القضاء، المحاكم والنيابة والمستشار القضائي للحكومة والمستشارون القضائيون للوزارات وللكنيست ونقابة المحامين.

وقد نجح هؤلاء معاً في تجنيد تأييد لهم في الخارج، بدءاً بالرئيس الأميركي جو بايدن وإدارته، إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والأمم المتحدة وأعضاء في الكونغرس الأميركي وقادة يهود الولايات المتحدة، وعلماء يهود من مختلف دول العالم. وهدد أصحاب الشركات والاحتكارات في أميركا وأوروبا وأستراليا بسحب استثماراتهم من إسرائيل.

في الوقت الحاضر لا يزال الطرفان يبدوان أنهما يخوضان هذه الحرب رأساً برأس، وكل منهما يريد أن يكسر الطرف الآخر. نتنياهو يمضي في مشروعه ويسن القوانين، والقضاء يرفض أي حل وسط ويستعد للإعلان عن نتنياهو «متعذراً عن أشغال وظيفته كرئيس حكومة؛ لأنه يحاول التأثير على القضاء الذي يحاكمه بتهم الفساد.»

رئيس الدولة هيرتسوغ، ومع حزب المعارضة السياسية الكبيران، «يوجد مستقبل» بقيادة لبيد و«المعسكر الوطني» بقيادة بيني غانتس، معنيون بحل وسط، وكذلك الأصدقاء في الخارج. وهم ينطلقون في ذلك من المحاولة لإنقاذ إسرائيل من نفسها، ومنعها من التدهور إلى حرب أهلية. لكن، بعد التصويت في الكنيست على أول قانونين في الخطة، صار صعباً على لبيد وغانتس الدخول في مفاوضات حل وسط. وهما أصلاً يتعرضان لانتقاد قادة الاحتجاج؛ لأنهما لا يتصرفان كمعارضة مقاتلة ضد حكومة نتنياهو. ولهذا السبب لم يسمح لهما منظمو المظاهرات، بإلقاء خطاب في المظاهرات السبع الضخمة في تل أبيب، خلال الأسابيع السبعة الماضية. وبقي هيرتسوغ وحده في مهمة الوساطة.

وقد تجاوزت المعركة الآن حدود القضاء، فإذا افترضنا أن هيرتسوغ نجح في مهمته وتوصل إلى تفاهات على خطة الإصلاح، فهل ستشمل نجات نتنياهو من المحكمة؟ الجهاز القضائي لا يبدي استعداداً لذلك. وإذا شملت الصفقة نتنياهو، فماذا سيحصل للموضوعات الأخرى؟ هناك عدة ملفات متفجرة يريد حلفاء نتنياهو فتحها. الإصلاح في قوانين الصحافة والإعلام وملف الجامعات والأكاديمية. وهناك ملف وزارة الثقافة.

وهناك القوانين التي يطلبها المتدينون، وكذلك الإجراءات التي يطالب بها بن غفير والتي تصل إلى إقامة ميليشيات مسلحة لفرض النظام والأمن في الوسط العربي وفي القدس الشرقية. وهناك مطالب سموتريتش

لسحب صلاحيات من الجيش في الضفة الغربية. هذه كلها موضوعات ساخنة وقابلة للانفجار.

نتنياهو هو ليس حراً في التعاطي مع أي منها، ويكتفي حالياً بإطفاء الحرائق، إلى حين حصوله على شيء ينقذ وضعه. والوضع المثالي عنده هو أن ينجو من المحاكمة ويبقى رئيس حكومة ويغير تركيبة حكومته. والأميركيون يسعون لذلك، ويحاولون إقناع غانتس وليبد بالموافقة على حكومة وحدة وطنية مع نتنياهو، والتوجه إلى صفقة شاملة تشمل توسيع اتفاقيات إبراهيم وضرب إيران.

لكن العثرات أمام هذا الحل ليست قليلة، فالدولة العميقة حتى الآن «لا تريد أقل من رأسه» حتى يصير عبرة لمن يتناول عليها. وأربابها يقولون: نتنياهو قرم أمام دونالد ترمب الذي نجح الأميركيون في إسقاطه. فلماذا لا ننجح نحن هنا؟

❖ لا اميركا تستطيع تطويع المقاومة في لبنان ولا المقاومة تبتغي فرض رئيس ترفضه
غالبية المسيحيين - د. عصام نعمان - جريدة القدس العربي في 2023/2/20

ما كاد روع اللبنانيين يهدأ بعد هزّات زلزال 6 شباط/فبراير الجاري حتى داهمتهم بعد عشرة ايام هزة سياسية أفلقت المسؤولين والمواطنين على السواء. ففي خطبة لمناسبة تكريم الشهداء القادة ، شنّ الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله حملةً عنيفةً على اميركا و"اسرائيل" وأصدقائهما المحليين المطالبين بنزع سلاح المقاومة في لبنان.

نصرالله إتهم اميركا واصدقاءها بأنهم يتوسلون بالفوضى والحرب سبيلاً لتطويع المقاومة ، وترفع قائد الجيش اللبناني العماد جوزف عون الى سدة رئاسة الجمهورية. حتى كتابة هذه السطور ، لم يصدر عن أيّ ممن إستهدفهم قائد المقاومة بردّ او تعليق إلاّ رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي (غير المتهم أصلاً) الذي قال إن الإضطرابات الأمنية الأخيرة توحى كأن اندلاعها تمّ بـ "كبسة زر" في مكان ما.

ما كان نصرالله ليشنّ حملته لو لم تتوفر له معطيات ومؤشرات دفعته الى ذلك. لذا ركّز على التحذيرات والتهديدات الآتية :

- على من يريد دفع لبنان الى الفوضى او الإنهيار ان يتوقع منا ما لم يخطر في بالٍ او وهم. على الاميركيين ان يعلموا أنهم اذا دفعوا لبنان الى الفوضى وتآلم الشعب اللبناني ، فإننا لن نجلس ونتفرج وستمند يدنا الى من يتسبّب بالأم ناسنا حتى لو أدى ذلك الى خيار الحرب ضد ربيبتهم "اسرائيل".

- اذا دفع الاميركيون لبنان الى الفوضى ، فعليهم ان ينتظروا الفوضى في كل المنطقة ، وفي مقدمتها ربيبتهم "اسرائيل".

- اذا حصل تسويق في اعمال الحفر والتنقيب عن النفط والغاز في البلوك رقم 9 اللبناني ، فلن يكون في وسع "اسرائيل" استخراج النفط والغاز من حقل "كاريش".

من الواضح ان الفوضى التي يتهم نصرالله اميركا بالعمل على نشرها لا تشمل لبنان فقط بل المنطقة برمتها. صحيح انه لم يشر الى دور لإيران في التصدي لأميركا على مستوى المنطقة ، إلا انه يعني ذلك بالتأكيد إذ لا يعقل ان تتولى المقاومة في لبنان وحدها التصدي لأميركا وان تبقى ايران بمنأى عن ذلك . فهل اميركا قادرة فعلاً على نشر الفوضى في المنطقة برمتها وان تغفل عن حتمية مشاركة ايران في التصدي لها ؟

يبدو ان لجؤ اميركا الى نشر الفوضى وشنّ الحرب في آنٍ معاً في هذه المرحلة الراهنة مستبعدٌ لأسباب عدّة أبرزها :

- إنشغالها بالحرب في اوكرانيا ، ولأن مصلحتها تكمن في تفادي إلقاء المزيد من الأعباء والمتاعب على كاهلها .
- تجنّب إغضاب العرب والمسلمين الساخطين عليها اصلاً لقيام ربيبتهم "اسرائيل" بتوسيع رقعة الإستيطان الصهيوني في الضفة الغربية.
- إحتمال إغتنام ايران وسائر اطراف محور المقاومة إنغماس اميركا في حروب على اكثر من جبهة للقيام بشنّ حربٍ على مستوى المنطقة برمتها ضد مصالحها ومواقع قواتها المحتلة ، وضد "اسرائيل" ايضاً الامر الذي يكبدها خسائر هائلة .

لهذه الأسباب بادرت واشنطن الى الإيعاز لشركة "توتال" الفرنسية عبر باريس بالمسارعة الى الإعلان في حفل اعلامي ، بحضور وزراء الطاقة والأشغال العامة والبيئة اللبنانيين ، بأنها أجرت فعلاً فحصاً للبيئة في البلوك رقم 9 الكائن في مياه لبنان الإقليمية المحاذية للحدود البحرية مع فلسطين المحتلة ما يمكّنها من مباشرة اعمال الحفر والتنقيب خلال أشهر الصيف القادم.

ذلك كله تمّ بغية تهدئة اللبنانيين كما أطراف محور المقاومة .

غير ان مبادرة واشنطن للقيام بهذه التدابير الهادفة لتنفيس الإحتقان والتوتر السائدين بين اطراف الصراع المحتدم في المنطقة قد لا تحول دون إرتكاب حكومة نتنياهو العنصرية حماقة مدوية بقيامها بقصف منشآت ايران النووية في محاولةٍ يائسة لتنفيس المعارضة المتعاطمة ضدها داخل "اسرائيل" ذاتها ، ولتعبيئة الجمهور وحمله على الإلتفاف حولها .

في لبنان لا تبدو ثمة مصلحة لحزب الله في مضاعفة عدد أعدائه في حال الإصرار على إنتخاب رئيسٍ للجمهورية يكون موالياً له رغماً عن ارادة غالبية المسيحيين . لذا بادر كثير من قياديينه الى الإعلان

والتأكيد على ان لا مرشح للحزب، وانه متمسك بدعوته الى تفاهم مختلف الأطراف على مرشح وطني توافقي، وان شرطه الوحيد ألا يطعنه هذا المرشح ، الرئيس العتيد لاحقاً ، في الظهر.

يتحصّل من كل مجريات هذه المشهدية أن لا الولايات المتحدة قادرة بالفوضى والحرب على تطويع اطراف محور المقاومة وإلزامهم بطاعتها ، ولا حزب الله ، بما هو قائد المقاومة ، بيتغي مضاعفة عدد أعدائه بالإصرار على إنتخاب رئيس للجمهورية يكون موالياً له ومرفوضاً من غالبية المسيحيين.

وعليه ، الأرجح ان تطول مرحلة التجاذب والتصارع بين مختلف القوى والتكتلات السياسية في البلاد الى ان يتمّ إنضاج مضمون تسوية تقليدية كالتي عرف لبنان مثيلاتها وعانها على مرّ تاريخه السياسي المعاصر.

لكن ، في حال ارتكبت "اسرائيل" ، بدعم من اميركا او من دونه ، حماقةً مدويةً بمهاجمة احد او كل اطراف محور المقاومة في لبنان وسوريا والعراق وايران ، او فصائل المقاومة في فلسطين المحتلة ، عندها يتفكك لبنان ويتهاوى ، وربما "اسرائيل" ايضاً ، نتيجةً تداعيات الحرب في المنطقة برمتها ، ويصعب بعد ذلك التكهن بما سيكون عليه المشهد الإقليمي المغاير.

❖ هزةٌ فززال فانهيار... رصد الكابيتال كونترول - البروفيسور ندى الملاح البستاني - جريدة الجمهورية في 2023/2/17

يتوقّع لبنان تقديم مقترح إقرار قانون إدخال ضوابط على رأس المال أو ما يُعرف بـ"الكابيتال كونترول"، وهو إجراء من المتوقع أن يحلّ مكان الرقابة غير الرسميّة التي وضعتها جمعية المصارف اللبنانيّة في تشرين الثاني العام ٢٠١٩ على أثر اندلاع الاحتجاجات في الشارع، على الرغم من أنّ تلك الرقابة كانت بطيئة التنفيذ وغير مباشرة وواضحة.

كان الكابيتال كونترول ليكون مفيداً في بداية الأزمة، أمّا اليوم فهو عديم الجدوى، ولا يُنتظر منه سوى أن يكون حبراً على ورق، وإشارة من مصارف تحترض، وتلبية لتوصيات صندوق النقد الدوليّ. إلى جانب ذلك، كان يحرك مطلب البنوك حينها مسعى بسيطاً، إذ كان يمكنه أن ينفذهم من عددٍ لا يُحصى من الدعاوى القضائيّة من المودعين الساخطين. لكن بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الأزمة، لن يكون لهذا التحكّم في رؤوس الأموال سوى الآثار الضارّة، وتبعاتٍ ارتداديةٍ تهزّ كيان المجتمع اللبنانيّ المتهالك، وتُفقده الشعور بالأمان.

ففي هذه الأثناء، يمكننا أن نفترض أنّ كبار المودعين قد حصّنوا أنفسهم، ونجحوا بتحويل أموالهم منذ فترة طويلة إلى الخارج مستفيدين من نفوذهم. والآن، يستقوي أصحاب المصارف بـ"السيطرة" على صغار المودعين، الذين يستخدمون حساباتهم المصرفيّة لإرسال بعض الأموال لأولادهم الذين

يدرسون في الخارج على سبيل المثال، أو التجار والمستوردين الذين يحافظون على استمرار الاقتصاد الوطني ويحاولون انعاشه بعد كل "هزة" اقتصادية.

قريباً، قد يتم حظر كل شيء إلى حد بعيد، ويكمن الخطر في رقابة اللجنة المؤلفة لإدارة مشروع الكابيتال كونترول، التي تعطي إذن التحويل ومقدار المبالغ الممنوحة. هكذا، نجد أن الضوابط التي سنقرض على رؤوس الأموال المتبقية، ستعمل على قطع الإمدادات الحيوية، لتعلن نهاية الاقتصاد الحر، وتشريع الطريق لديكتاتورية تحكم بسيطرتها على أموال المواطنين. من دون أن نغفل حقيقة أن البنوك التي لن يكون لها رأي في تحديد الأمور، ستكون مجرد جهات منفذة، قد تحولت إلى مجرد "عدادات" أو "مكنات"، وفي كثير من الأحيان... فارغة من جوهر وجودها، أي المال.

عندما سيتم تنفيذ نظام مراقبة رؤوس الأموال كما هو متوقع، سيكون من الضروري أولاً إجراء مراجعة كاملة لدوائرها التنظيمية، وعندها فقط يمكن تحديدها في إطار مشروع أوسع شمولاً بالتزامن مع إعداد قانون إعادة هيكلة القطاع المصرفي، والقوانين التي ستنظم الديون، أي أن البرلمان اللبناني أمام ثلاثة قوانين يجب أن يصوت عليها معاً. هذه هي الطريقة السليمة لرصد استقرار الاقتصاد اللبناني وتماسكه أو تقييم الخطط الوقائية التي يمكن أن يوجددها، ووضع المستشعرات التي يُقاس على أساسها. خلافاً لذلك، سيكون من المستحيل الإجابة، على سبيل المثال، عن الأسئلة البسيطة التالية: إذا تم تطبيق قانون الحجز على رؤوس الأموال، فمن الذي يقرر فترة صلاحيته وانتهائه؟ ومن الذي يقرر المعايير الكيفية والكمية؟

في هذه المرحلة، تُطرح التساؤلات التالية: ألا يستطيع الكابيتال كونترول سوى تنظيم "المال القانوني"؟ ألن يؤدي تنفيذ هذا القانون إلى تطوير حلقات موازية للتدفقات المالية غير القانونية وغير المصرح بها على الفور؟

عملياً، نرى أن خطة صندوق النقد الدولي لحل الأزمة في لبنان غير قابلة للتطبيق. فلا بد من فصل توقيع الاتفاقية عن الخطة الحالية التي وضعتها الحكومة اللبنانية والتي تتمثل يا للأسف، لا أكثر ولا أقل، في تحطيم القطاع الخاص. علاوة على ذلك، يشككي صندوق النقد الدولي من المتلازمة اللبنانية التي يتفاخر بها بعض الجهال في "القيادة" من دون أرقام أو حسابات.

في الواقع، إنها خطة للحكومتين المتعاقبتين. وتستند الفكرة إلى حقيقة وجود "خسائر" أو بالأحرى "ديون" تُقدر بـ ٧٣ مليار دولار أميركي. ومع ذلك، نعلم أنه بما يخص الأفراد، فإنه يمكن إعادة التفاوض على الديون وتوزيعها ضمن خطط زمنية بديلة. وتجدر الإشارة إلى أن لبنان لديه ٣٥ مليار دولار أميركي فقط من الديون الخارجية، وهو أمر يمكن إدارته بشكل كامل.

من ناحية أخرى، يقترح صندوق النقد الدولي تقديم ٣ إلى ٤ مليارات دولار أميركي موزعة على ٤ سنوات. من الواضح أن هذا المبلغ لا يكفي، ولا يمكن أن يكون حتى مجرد "بحصّة" تسند الجرة، التي ستتكسر مع أي اهتزاز. كما أن الأمور غامضة من ناحية كيفية سداد هذه المبالغ، خصوصاً أن لبنان لم يشرع حتى هذه اللحظة بأي إجراءات إصلاحية، أو نية الإعلان عنها. وهذا يعني ببساطة أنه في

ظلّ الظروف الحاليّة، ومن دون إصلاحات، فإنّ أيّ خطة ستولّد ديونًا هي بمثابة "هزّات ارتدادية" جديدة تُضّاف إلى الديون السابقة، وتزيد من خطر سقوط الهيكل الماليّ اللبنانيّ.

تتشبّث الحكومات اللبنانيّة المتعاقبة بهذه "الخطة المنشودة" لأسباب سياسيّة، ولتجنّب التهديد بفرض عقوبات دوليّة. إذ أنّنا في الحقيقة، قد نشهد موت القطاع الخاصّ تحت "ركام" النظام الاقتصاديّ الأيل للسقوط، الذي يُنتظر منه في الوقت نفسه أن يستثمر، ويخلق فرص العمل، ويسند الحلقة الاقتصاديّة ويدعمها.

تتمثّل الخطة الحكوميّة في استخدام رؤوس أموال المصارف، وأموال المودعين لسداد خسائر الدولة أو ديونها. وإذا تمّ تنفيذ هذه الخطة، سنجد أنّ جميع المستثمرين، سواء اللبنانيين أو الأجانب، سوف يلودون بالفرار ولو بالأموال التي بقيت في جيوبهم، قبل انهيار نظام ما زال يستلّف ممّا تبقى من أموال الناس، إن لم نقل "يسلبها".

لذلك يبدو أنّ الحكومة تتدرّع بأنّ الوضع بات مُلحًا خصوصًا أنّ الموعد النهائيّ للحصول على اتّفاق مع صندوق النقد الدوليّ لتمرير المشروع بالغ الأهميّة في العديد من الجوانب، على الرغم من أنّه يفتقر إلى الجانب الشموليّ. ولأسبابٍ وجيهة، فإنّ تقديم نصّ القانون هذا مصحوبًا بالعديد من الأسئلة عن الأهداف الحقيقيّة التي تضعها الحكومة، حيث إنّها حاولت بالفعل أن تقدّم إلى صندوق النقد الدوليّ مشروعًا لتوزيع خسائر القطاع المصرفيّ على حساب تضرّر المودعين بنسبة وصلت إلى ٥٥ % من مدّخراتهم، ولصالح مساهمي المصارف الكبار.

لا يزال من غير الواضح ماهيّة الخطة الحكوميّة لإعادة هيكلة القطاع المصرفيّ، أو الدين العامّ. هذه الجوانب من خطة الإنعاش ضروريّة في جميع جوانبها لتكون معروفة اليوم من أجل طمأنة القطاع الماليّ. إذ إنّ ضوابط رأس المال من دون عودة الثقة، ومن دون تغيير قادة القطاع الماليّ الذي أدى سابقًا إلى ضعضعته، إن لم يكن انهياره، لا تعني شيئًا على أرض الواقع، بل تزيد من عوامل خلخلته.

إنّ عمليّة تدخّل انقاديّ تبدو وكأنّها خطة مخادعة واحتياليّة، تزرع الريبة في القلوب بدل طمأنة المواطنين الذي يرجون نجاه مؤسساتهم الاقتصاديّة والماليّة بمعجزة ما... فبدون قانون واضح لإعادة هيكلة المصارف، وخفض الواردات، وتعديل قانون السريّة المصرفيّة، وتوحيد معدّلات التصريف والتحويل، والرقابة القضائيّة، وبلورة الأولويّات الحقيقيّة لصندوق النقد الدوليّ، وقانون تنظيم عمليّات السحب والتحويل "الكابيتال كونترول" المقدم إلى التصويت في البرلمان اللبنانيّ، فإنّنا بحسب صندوق النقد الدوليّ، أمام قانون عفوٍ عام مقنّع لصالح مصرف لبنان، والمصارف ومساهميها المتورّطين.

للتذكير، لم تمنع الضوابط "غير الرسميّة" على رأس المال تحويلات مهمّة إلى الخارج منذ تشرين الثاني ٢٠١٩ لصالح رجال بارزين سياسيًا. وتقدر بعض المصادر أن عشرات المليارات من الدولارات الأميركيّة قد هُرّبت من لبنان بالدولارات "الفريش"، بينما يشهد المواطنون تآكل قيمة

مدّخراتهم مع تدهور قيمة الليرة اللبنانية، وتضاعف أسعار الصرف المتعدّدة، ممّا أدى إلى تلاشي قدرتهم الشرائية.

وبالتالي، أصبح التحكم في رأس المال، عبارة عن "تهديد" جديد مُتاح للمصارف ضدّ تحقيق العدالة. فإذا كان لدى مصرف لبنان احتياطات بقيمة ٥٥ مليار دولار أميركيّ في العام ٢٠١٩، أي قبل ظهور الأزمة الاقتصادية. فإنّه من المؤسف أن نعلم أنّ احتياطاته الحالية، التي تهدف في المقام الأول لأن تكون السند الداعم للمنظومة الاقتصادية اللبنانية، قد تقلّصت إلى ما يقدر بـ ١١,٥ مليار دولار أميركيّ، أو حتّى أقل من ٧ مليارات دولار بإلغاء ديون البنك المركزي. لذلك شهد مصرف لبنان انخفاضاً في احتياطاته بمقدار ٤٣,٥ مليار دولار أميركيّ في ثلاث سنوات، أو ١٤,٥ مليار دولار سنويّاً. لكن من يُسائل مصرف لبنان قضائياً عن هذا الانخفاض الحادّ؟

من القضايا الرئيسية التي تواجه اللبنانيين حقيقة عدم وجود تدفقات مالية كافية لموازنة التضخّم. في الواقع، من الضروريّ السماح بعدم الاستثمار في المصارف على حساب الشركات، لإيجاد رؤوس الأموال وخلق فرص العمل، والسماح للمواطنين بالعيش بطريقة لائقة، لأنّهم عانوا الأمرين في بلد يسجّل أعلى درجات على مقياس الزلازل الاقتصادية.

ولا نريد أن تضربنا أيّ كارثة طبيعيّة أو مصطنعة لنتذكّر أنّ ٨٢٪ من اللبنانيين يعيشون تحت خطّ الفقر وأنّ ٣٦٪ منهم في حالة فقر مدقع بحسب الإحصائيات الدولية. فإذا كان هذا مشروع "الكابيتال كونترول" يهدف على هذا النحو إلى إعادة تنشيط النظام الماليّ عن طريق الرقابة الرسمية، والشفافية الموضوعية على تحويلات العملات الأجنبية، إلّا أنّه يفتقد إلى المكونات الأساسية الأخرى خصوصاً فيما يتعلّق بالمشروع الحقيقي لتوزيع خسائر القطاع الماليّ.

بذكر الرقابة على أسعار الصرف، يخطّط المشروع لتقليص إمكانية السحب إلى ١٠٠٠ دولار أميركيّ فقط، أو ما يعادله بالليرة اللبنانية من دون تحديد دقيق لآليات توحيد أسعار الصرف بين سعر الصرف الرسميّ الذي عرف تحديثاً جديداً وغير مسبوق ليصبح ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أميركيّ، وسعر الصرف ٣٩٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار، بحسب منصّة صيرفة، من دون أن ننسى السعر الأهمّ والأكثر واقعيّة، والأشدّ تقلّباً، أي السوق السوداء.

يجب أن يكون المودعون قادرين على استرداد أموالهم، حتّى لو اضطروا إلى تعويضها على أقساط أو استبدالها بأسهم في المصارف. إذ يجب أن تكون هذه الأخيرة جزءاً لا يتجزأ من الجهود المبذولة لإعادة تدعيم الاقتصاد اللبنانيّ. فعلاوة على كلّ ما دُكر، يجب إصلاح القطاع العام من قمّته إلى قاعدته. فالدولة اللبنانية غنيّة بالمرافئ العامّة، والآثار، والمرافق السياحية، والخدمات، والمؤسّسات التربويّة، وريادة الأعمال... التي يمكن أن تكون مربحة للغاية.

إنّ المطلوب خصخصة مجالس إدارات الشركات العامة الكبرى، وإجراء عمليّات خصخصة جزئية في قطاعات معيّنة، وإنشاء صندوق سياديّ له لجنة رقابية تتولى إدارة الأرباح والمشاركة في سداد

الديون. تكمن أولوية هذا الصندوق السيادي الكبرى عندما يُستخرج الغاز في الحقول البحرية وتسويقه في لبنان والعالم، لأنّ توزيعات أرباحه ستصبّ بوجهٍ حتميٍّ في هذا الصندوق.

تشكّل أسعار الصرف المختلفة هذه خطراً داهماً يُقلق المودعين ويولّد لديهم الكوابيس، ويشعرهم بعدم الاستقرار الدائم. فيدون توحيد أسعار الصرف، يُخشى أن تؤدّي الهزّات المتتالية إلى مزيد من التخلخل الاقتصادي والمالي، الذي تُنذر به قيمة الليرة اللبنانية المتدهورة، ونستفيق في يومٍ يأتي فيه زلزال مدمر ويقضي على "الصامد" و"المتهاك" ... هكذا، وللأسف، نجد أنّ الاقتصاد اللبناني بات يتحوّل أكثر فأكثر إلى اقتصادٍ نقديٍّ، معزول عن الدوائر الماليّة الدوليّة. فهل تكفّ الحكومة اللبنانيّة عن المماطلة لصالح المصارف، وتُساند مصالح الشعب الذي يمثّل الحلقة الأضعف؟ أم أنّ أمر انهيار البلد لا يعنيه؟ أو يعمل لمصلحتها الشخصية؟

❖ إضراب المصارف... عندما يرضى القتل - البروفسور نيكول بلوز بايكر والبروفسور مارون خاطر - جريدة النهار في 2023/2/20

قرّرت مصارف لبنان، البلد المُتمركز فوق فالق زلزالي سياسي واقتصادي ومالي وطبيعي دائم النشاط، إغلاق ابوابها في خطوة لا تُبررها اسبابها المُعلنة. فمنّ البديهيّ بإمكان، ألا تكون أحكام محكمة التمييز قد حدّشت مشاعر أحد المصارف مما أثار حفيظة "الجمعية" وجعلها تُهبّ لحماية الكبار من أبنائها. أعلن بيان جمعيّة المصارف، ذو الكلام الكثير والحجّة المنقوصة، أنّ المصارف ستبقي على خدمة الصراف الآلي وعلى تسيير حركة التحويلات الداخلة والخارجة. وبعد أيام قليلة سرّب نصّ مكتوب لم يحمل توقيع الجمعية ولا نفياً يُهدد بالإفقال التام وبتعليق جميع الخدمات بما يُشبه العُصيان على طريقة "رضي القتل". إلا أنّه من البديهيّ أيضاً أن يكون التهويل بأخذ عملاء المصارف رهائن مرفوضاً جملةً وتفصيلاً أيّا كانت هويّة وأهداف وغايات مُطلقه ومُسرّبه ومُوزّعه ومُؤيديه. وقيل الكلام المُباح، لا بُدّ من التشديد، وعن قناعةٍ راسخة، على أنّ أيّ مطالبة بإفلاس المصارف ليست إلا مطالبة بإعدام فرص النهوض بالاقتصاد اللبناني وهي فرصٌ مرتبطة عضويّاً بوجود قطاع مصرفي مَنيع ومصرف مركزي مُستقلّ. استطراداً نوّكد أنّه لا مَناص من أن تُشكّل المحاسبة المنطلق الأساسي لأيّ إعادة هيكلة مُرتقبة. كذلك من المُهمّ التمييز بين "النظام المصرفي" و"أصحاب المصارف" وهم بأغليبتهم من أصحاب النفوذ السياسي المباشر وغير المباشر. فكشّف التأمّر والتورط والفساد والزبائنيّة يُصبح صعباً للغاية في ظلّ التداخل المشبوه بين ملكيّة المصارف والنظام المصرفي، كذلك تُصبح المحاسبة أمراً شبيهة مستحيل!

أمّا بعد، فمصطلحا "الاضراب المفتوح" و"الإغلاق التام"، اللذان أضيفا مؤخراً إلى مسرد المصطلحات المصرفيّة، ليسا سوى وسيلة تُستخدّمها المصارف لِمتمثيل "دور" الضحية، وللضغظ باتجاه إقرار غطاء تشريعي يُبعد شبح المُلاحقات عنها. فلا ضحايا في أزمة المصارف سوى المودعين وقد أصبحت أموالهم

"خسائر مجمدة" بانتظار حلّ لن يأتي على يد سلطنة "الشطب". لم يبقَ أمام المودعين اليوم سوى الاستفادة من وقف التنفيذ بانتظار التنفيذ. فمن بدد لا يمكنه أن يجمع ومن أفسد لا يمكنه أن يصلح. وفي سياق المسرحية الهزلية، تُصوّر المصارف نفسها في خصومةٍ ثارية مع الدولة وكأن سائر الشعب لا يعلم أنّ المصارف والمصرف المركزي والدولة شركاءٌ متكافلون متضامنون في الأزمة وتداعياتها وانعكاساتها وحلولها كلّ بحسب مسؤوليته وقدرته. لا، ليست أحكام محكمة التمييز هي التي دفعت المصارف إلى إعلان الاضراب مفتوحاً منذ اللحظة الأولى، فالمسألة تتعدى تسديد بضعة ملايين من الدولارات وكيفية تسديدها. ما يتبغيه المصارف من اضرابها المفتوح هو الدفع باتجاه التشريع من أجل تشريع الاستثنائية وتكريسها، بالإضافة إلى وقف تنفيذ الملاحقات وإيجاد مخرج للتّصل من رفع السريّة المصرفية وإيجاد حلول لمراكز العُملة المُقومة بالعملة الأجنبية.

ليس الإصرار السياسي على إقرار "الكابيتال كونترول" إلا تأكيدٌ على هذا المنحى. ففي بيانها، رَفَضَت جمعية المصارف الرّبط بين إقرار "الكابيتال كونترول" وإعادة هيكلة المصارف بطريقةٍ تهكّمية تَسخيفيّة أريد منها التّركيز على "المنتج" وإن كان ذلك على حساب المنطق والعلم. فـ "الكابيتال كونترول" في تعريفه العلمي هو مجموعة من الضوابط على رأس المال تُطبّق مباشرة عند حصول الأزمات. تُهدَف هذه الضوابط الى رفع "حساسية الاستثمار" لتُصبح أعلى من "حساسية إخراج الأموال". تُطبّق المصارف العاملة هذه التدابير بإشراف المصرف المركزي. إنطلاقاً مما تقدّم، نرى أنّ ما تمّ إعداده تحت مُسمّى "الكابيتال كونترول" لا يمتُّ إلى العلم بشيء بل يبدو وكأنه إمعان في تغيير المحتوى مع الإصرار على التمسك بالتسمية التي نوصي بتغييرها توحياً للدقة. فما تدفع السياسة من أجل إقراره ليس ضوابط على رأس المال أو "كابيتال كونترول" بل إنه في حقيقته "ضوابط على المطالبات" Claims Control من بوابة "وقف التنفيذ". أية مصارف هي التي سنُطبّق "الكابيتال كونترول" المزعوم؟ أهي تلك الفاقدة ثقة عملائها منذ قبل الاضراب المفتوح وبالأخص من بعده؟ كيف إذا لا يئمّ الرّبط بين إعادة هيكلة المصارف و"الكابيتال كونترول"؟ وفي مطلق الأحوال نسأل: ما الحاجة إلى "كابيتال كونترول" بعد أن طبّقت المصارف ضوابط استثنائية وحولت ومنعت كما تشاء؟ أما إذا سلّمنا جدلاً، وهذه ليست حقيقة الأمر، أنّ الجهد والإصرار على إقرار "الكابيتال كونترول" يهدفان إلى مكافحة المضاربة وتبييض الأموال والإرهاب، كما هو مثبت علمياً، فالمصارف لطالما ارتكزت الى القوانين الدوليّة كمثال FATCA وحصدت الجوائز على حُسن التطبيق قبل أن تسري الاشاعات بإنزال العقوبات! أمّا محلياً، فلندع المصارف بما يطلبه القضاء المحلي مع اعتراضنا على "الفلكلور" وعلى "التحكّم عن بُعد" القضائيين. تقنياً، لا شيء يُبرّر التصميم على تمرير "الكابيتال كونترول" الآن. تجعل هذه المعطيات التحليل المالي، الاقتصادي والمصرفي أقرب إلى العمل الاستقصائي الذي لا ناقة لنا فيه ولا جمل.

يُساهم السلوك التّصعيدي العالي السقف الذي تعتمد المصارف بتكريس الاقتصاد النّقدي وبتقويض أي فرص جدية لاستعادة الثقة بالمصارف أو حتّى لبناء علاقات مُستدامة معها. إنها بما تفعل، إنّما تُسدي خدمة لكل من يريد في لبنان إقتصاداً موازياً، لا بل اقتصادات موازية خارجة عن السياسات الحكومية وعن سلطنة الدولة، عن ميزان المدفوعات وعن إمكانية تتبع حركة الأموال بهَدَف مكافحة تبييض الأموال والإرهاب.

أهذا هو لبنان الذي تريده المصارف؟ لبنان يُستبدل فيه النظام المصرفي بالجمعيات ويُحدّد الصرّافون وحُكّام
الظّل سياساته النقديّة؟

المطلوب هو الانتقال من "المصرفيّة السياسيّة" إلى نظام مصرفي مستقلّ عن السياسة ومن "الإقتصاد
السياسي" إلى "الإقتصاد المؤسسي"...
المطلوب هو العبور إلى المؤسسات، إلى الدولة... المطلوب هو انتخاب رئيس للجمهورية وتَشكيل
حكومة...
أوقفوا المراوحة فكلُّ شيء يَهْتَزّ... وكلُّ شيء قد يَقَع!

❖ سيناريو يوم القيامة في بلد ينهار – رفيق خوري – جريدة نداء الوطن في

2023/02/22

لا عدو للبنان يمكن ويستطيع أن يؤذيه كما فعلت ولا تزال المافيا السياسية والمالية والميليشيوية الحاكمة
والمتحكمة. ولا حاجة الى تخطيط أميركي وغير أميركي لإحداث فوضى في لبنان، لأننا نعيش فوضى
مشغولة باليد المحلية. وإذا لم تكن الإنهيارات السياسية والمالية والإقتصادية والإجتماعية هي البنية التحتية
للفوضى، فكيف تكون الفوضى؟ وإذا كانت المسؤولية المباشرة عن صنع الإنهيارات تقع على الحاكمين
والنافذين، فإن الجانب الآخر من المسؤولية يتحمّله المتفرجون عليها داخلياً وخارجياً، والحالمون بثورة من
دون نظرية ثورية ومنظمة ثورية، والمودعون الذين يقبلون الإذلال أمام المصارف بصمت، والمستسلمون
لغطرسة القوة المسلحة، والناخبون الذين يعيدون إنتخاب الفاسدين واللصوص ومرتكبي الجرائم الكبيرة
الممنوعة محاسبتهم.

ذلك أنه لا أولوية تتقدم على العمل للخروج من هاوية الأزمات العميقة، والبدء بإنتخاب رئيس يقود سياسة
الخروج، لا رئيس لتعميق الهاوية. لكن محور التعطيل يصر على تعقيد المهمة الصعبة بحيث تصبح مهمة
مستحيلة. وما يساعده ليس فقط عجز قوى التسهيل عن توحيد المواقف بل أيضاً واقع الخلل في الموازين
الداخلية والخارجية. ففي الداخل موازين قوى مختلفة: قوة فائضة شيعية، تشرذم وشبه غياب الوزن السني،
إنقسام مسيحي حاد، وقلق درزي كبير. وعلى المستوى العربي والإقليمي والدولي خلل في موازين المصالح
والحسابات، لا في القوى، حيال الوضع اللبناني. ومن هنا تعاضم التحدي أمام الخائفين على لبنان من إكمال
الإنهيار. ومن هنا أيضاً تفاهة التحايل على الشغور الرئاسي، بدل ملئه، والإصرار على إجراءات ترقيعية

لتبدو كأنها البديل من الإمساك المباشر بالمشكلة.

ولا جدوى من التركيز على حكومة تصريف الأعمال. فهي قليلة الحيلة والصلاحيات، كثيرة المصالح، متعددة المرجعيات، ومحكومة بقوة النافذين. ولا فائدة من المواعظ التي تدعو المجلس النيابي الى أن يكون مجلس نواب الشعب، لا إقطاعاً لرئيسه. فالكلمة يتطلع الى ما يدور خارج الحكومة والبرلمان من جانب القوة الممسكة بهما والمعطلة لملء الشغور الرئاسي إلا بمن تريده وتدرى أنها لم تعد تستطيع فرضه كما فعلت في السابق، ثم تعلن أنه "لو اجتمعت كل دول العالم لما تمكنت من تغيير موقفها."

وما يتصدر الأسئلة والتحليلات والتوقعات هو هدف السيد حسن نصرالله من إختيار هذا الوقت الحرج والصعب للتهديد بقلب الطاولة على الداخل والخارج. فليس أمراً قليلاً الدلالات أخذ بلد ينهار الى معارك أكبر منه بكثير: مواجهة مع أميركا، إحداث فوضى في المنطقة رداً على الفوضى في لبنان، التلويح لـ"جماعة أميركا" أي المعارضين بـ"خسارة كل شيء"، وحرب مع إسرائيل من دون إعتبار لإتفاق ترسيم الحدود البحرية معها. ولا أحد يجهل الى ماذا يقودنا ذلك، ومن الجهة المستفيدة من التلويح بسيناريو يوم القيامة.

و"ما أكثر العبر وأقل الإعتبار"، كما قال الإمام علي.

❖ Israel on brink of 'constitutional collapse', president warns – Financial Times – 12/2/2023

Israel's president has appealed to the hardline new government to delay a contested judicial overhaul, warning that mounting political polarisation had left the country "on the brink of constitutional and social collapse".

In a primetime address on Sunday night, Isaac Herzog urged the new administration, headed by Prime Minister Benjamin Netanyahu, to seek a compromise with its political opponents over the judicial reform, warning that "we will all lose, the state of Israel will lose", if no consensus was reached.

“I feel — we all feel — that we are barely a moment before a clash, even a violent clash,” Herzog said in his speech, which was delivered the evening before Israel’s parliament is due to begin voting on the overhaul.

“We are no longer in a political debate but on the brink of constitutional and social collapse.”

Since taking office late last year, Netanyahu’s government, which unites his Likud party with an array of ultrareligious and ultranationalist groups and is widely regarded as the most rightwing in Israeli history, has made overhauling the judiciary one of its main priorities.

Proponents argue the changes — which will give the government control over the appointment of judges and all but eliminate the top court’s ability to strike down legislation — are needed to rein in a judiciary that has used powers it was never formally granted to push a partisan, leftwing agenda.

But critics of the plan, who include numerous serving and former judicial officials, the opposition, former central bank chiefs, and executives from Israel’s crucial tech sector, have warned it will fatally undermine Israel’s checks and balances, allow minority protections to be eviscerated, and damage Israel’s business climate.

In recent weeks, tens of thousands of Israelis have taken to the streets to protest, with more than 100,000 people joining the largest demonstrations in Tel Aviv, the country’s liberal bastion. Another protest is due outside the Knesset in Jerusalem on Monday as it begins to vote on the first part of the overhaul.

In his speech on Sunday night, Herzog — a national figurehead whose powers are largely ceremonial — acknowledged that aspects of the judiciary were in need of reform, and that “changes can be completely legitimate”.

But he warned that, in their current form, the proposals put forward by the government had sparked deep concerns over “potential harm to the state of Israel’s democratic institutions”.

To defuse the crisis, Herzog called for talks between the government and its opponents, based on five principles, including a new framework for the legislative process, a clearer delineation of the top court's powers, and a process for appointing judges in which neither the government nor the judiciary automatically had a decisive say.

Netanyahu did not immediately respond to Herzog's speech but other members of Likud dismissed the call for compromise.

"Hypocrisy is the name of the game and we have long since finished participating in it," communications minister Shlomo Karhi wrote on Twitter. "Continue with the reforms with all our might."

Opposition politicians welcomed Herzog's intervention. Yair Lapid, who heads the largest opposition party, Yesh Atid, said the president's proposals were a reasonable framework for discussion. He called for the government's overhaul to be "immediately suspended" as a precondition for talks.

"Until then, the struggle will continue, the protests will not stop," he wrote on Twitter. "We are fighting for the values of the Declaration of Independence, and for the very idea of living here together as one people."

Separately, Israel's security cabinet said on Sunday night that it would give formal recognition to nine settler outposts in the occupied West Bank and that officials would approve further construction in existing settlements. It was the first such move since the new government took office.

Most of the international community considers the settlements illegal. Officials from Israel's key ally, the US, have previously warned against such moves.

**❖ The Syrian earthquake is not a free pass for Assad - Financial Times
- 14/2/2023**

It is a certain kind of dictator who uses a deadly earthquake to rehabilitate himself with the international community while posing for pictures in a disaster zone with his wife. Then again, President Bashar al-Assad also took a victory lap around Aleppo last summer with his family, as though on a cultural day trip, despite his own forces having dropped barrel bombs on the city for years.

Assad, a pariah for the past decade, has reason to feel confident again. He's received condolence calls from allies such as Russia's Vladimir Putin but also from those who had shunned him, such as Egypt's president Abdel Fattah al-Sisi. The UAE's foreign minister Abdullah bin Zayed al-Nahyan has returned for a third visit, after breaking the ice in November 2021. Syrian officials are back on international media, calling for an end to western sanctions and claiming they are hampering relief efforts. In fact these sanctions contain exemptions for humanitarian aid, which have continued to flow to Damascus through the UN in recent years.

More than 60 aircraft carrying international aid have now landed in Syrian government-held areas, including Aleppo — mostly from friendly countries such as Iran, Iraq and the UAE. But Saudi Arabia, which has previously been reluctant to rekindle ties with Damascus, has sent a plane carrying 35 tonnes of aid to Aleppo, the first of several. Every effort should be made to help the Syrian people affected by the earthquake, whether in government or opposition-held territories. But this must not lead to Assad being welcomed back into the international community: rewarding impunity will only breed future instability.

Since Barack Obama's infamous 2013 U-turn on his red line over chemical weapons, followed by Russia's full-on military intervention to prop up Assad, the US approach has been to cauterise the Syrian wound. Toppling Assad is too costly, but withdrawing American troops from the north-west would hand him a victory. As the influx of refugees into Europe abated and the threat of terrorism was contained, the status quo, though disastrous for Syrian civilians, was accepted by

all. The diplomatic momentum created by the earthquake will make this difficult to maintain.

Beyond sending humanitarian aid and tweaking sanctions to allow some financial transactions, the US is unlikely to envisage a wholesale change of policy towards Syria. A state department spokesman told me that “now is not the time for the regime to leverage natural disaster to their benefit”. But this is precisely what Damascus is doing — alongside its allies Russia and Iran — and the US should not simply cede the ground.

Before the earthquake, Assad’s grip over the territory under his control looked untenable, with the economy collapsing, day-long power cuts and Iran doubling the price of its oil supplies to Syria and demanding prior payment. Now, Assad looks set to benefit directly from international aid destined to Syrians. Repeated investigations have shown that regime officials, including some under sanctions, siphon off aid. The government skims funds by manipulating the exchange rate. Assad is also positioning himself as a solution to the wicked problems he has created — by making the minor concession of allowing aid to enter rebel-held north-western Syria through more than one border crossing, for three months. Russia has repeatedly vetoed UN resolutions to expand aid delivery to the north-west. Assad will now expect a reward.

In 1990, when George HW Bush built his coalition against Saddam Hussein to liberate Kuwait, he was eager for Arab participation, and Syria got on board. The unspoken, unwritten quid pro quo was that Hafez al-Assad would gain full control of nearby Lebanon, 15 years into a bloody civil war in which Syria was also an actor. After Kuwait was liberated, Bush declared a new world order. The US extracted further concessions from Damascus such as help with the release of American hostages still held in Lebanon. At the time, it looked like a good deal. But the Lebanese paid the price, living under a 15-year Syrian occupation that

entrenched corruption, sectarianism and the stranglehold of Hizbollah. It has now all come crashing down in a spectacular way.

The UAE and Jordan are among those arguing that ostracising Assad for 12 years has led nowhere. They are not wrong. But with more than a half million dead, millions displaced and fleeing abroad, and thousands still missing in Assad's dungeons, there is no return to the way things were. The price to be exacted from Assad should be high, verifiable, and any concessions to him reversible. Syrians should neither be forgotten nor offered as a sacrifice in hasty compromises because the region and the west have been worn out by his intransigence.

❖ **Saudi Arabia seeks place on tourist map with ambitious foreign visitor push - Financial Times - 1/02/2023**

For centuries, Muslims believed the rock-cut tombs of Hegra were the ruins of an ancient civilisation cursed by God for its hubris. Unless they bowed their heads and wept, tradition said, visitors might meet the same fate.

The Unesco site, and nearby AlUla, where visitors can stay in luxury chalets nestled between the cliffs, are among the crown jewels of an ambitious project to turn the kingdom better known for oil and its strict adherence to conservative Islam into a tourist and entertainment hub.

Saudi Arabia wants to lure 100mn visitors annually by the end of the decade. It already welcomes millions of people to the Muslim pilgrim sites of Mecca and Medina, and saw a surge in domestic tourism during the pandemic, when those who typically travelled abroad spent their vacations at home.

But the country has never been on the list of traditional tourism destinations. And despite its ambitions, questions remain about whether the deeply conservative kingdom, where alcohol is forbidden and unmarried couples theoretically face prosecution, can compete with the party vibe of Dubai or the mix of beaches and history found in Egypt.

“Saudi Arabia’s tourism ambitions have a lot to work with, but there’s still a lot of work to do,” said Robert Mogielnicki, a political economist and senior non-resident fellow with the Arab Gulf States Institute in Washington.

The tourism drive is part of Saudi Arabia’s efforts to diversify its economy away from oil revenues. It has coincided with social reforms that have allowed women to drive, introduced mixed-gender events such as concerts and curbed the role of the country’s religious police.

Planned projects include a luxury complex spanning more than 20 Red Sea islands, with a soft launch set for later this year. Saudi Arabia also describes its planned Neom development as “the world’s most ambitious tourism project”.

In the capital Riyadh, the Al-Diriyah Gate project has been built on the site where the ruling al-Saud family conquered and united the country. The project, which the government claims will become “one of the world’s great gathering places”, includes a Unesco heritage site, hotels and fine dining restaurants. Much of the work on the various projects is being financed by the kingdom’s \$600bn Public Investment Fund.

“The tourism ambitions are attached to these big projects,” Mogielnicki said, adding that turning them into reality was “going to be the most difficult hill to climb”. Of the challenges the Saudis faced, he added: “Not only is the goal to bring in lots of people, but then you have the feasibility of the projects themselves and the infrastructure.”

Tourism minister Ahmed Al-Khateeb said the aim was to lift the sector’s contribution to gross domestic product from 3 per cent to 10 per cent by 2030, and for tourism to provide one in 10 jobs in the country. “Which means we need to create 1mn jobs in 10 years,” he told the Financial Times.

As part of this, incentives are being offered to airlines while visas, previously difficult to obtain, are electronically available for nationals from almost 50 countries, including the US and UK. Anticipating the new arrivals, Al-Khateeb’s ministry is training 100,000 Saudis a year to serve in the sector, some at culinary and hospitality schools abroad.

Advertisements for the projects flood social media, and the country has invited influencers to promote them. Yet attracting visitors will be far from straightforward.

Saudi Arabia’s image has been tarnished, particularly in the west, by its reputation for human rights abuses, with convicted prisoners executed and long sentences handed down to Saudis who criticised the authorities. At least 147 people were executed in the country last year, according to Reprieve, a human rights group. Some visiting Instagrammers have been criticised on social media for ignoring the problems.

Privately, Saudi officials are under no illusion that they can compete with Dubai or Egypt any time soon. Their hope is that the Red Sea resorts can initially attract Saudis who usually vacation abroad and visitors from other Gulf countries.

Saudi Arabia recorded 67mn visitors, including domestic and religious tourists, in 2021, according to official figures. Kuwait, India, Egypt, Pakistan, Qatar and Bahrain were their main countries of origin, and one tourism official acknowledged that it would be a while before western or East Asian tourists showed interest in significant numbers.

One problem the authorities face is the absence of alcohol. Rumours have been rife for years that resorts and special economic zones would one day permit alcohol but the topic remains hugely controversial in the birthplace of Islam.

Officials privately concede it will eventually happen, quietly and discreetly, just as the authorities have turned a blind eye to the drinking of alcohol in gated compounds populated by westerners.

A “don’t ask, don’t tell” approach has been adopted for tourist couples who legally should be married to share a room. The government has also moved to criminalise “damaging the reputation of the tourism industry” in an effort to discourage critics from posting pictures of bikini-clad sunbathers that would likely enrage conservatives.

Another issue is that, while Saudi Arabia has high-end hotels, the wider tourism infrastructure is lacking. Moving around Riyadh, where there is no metro system and taxis are few and notoriously fickle, can be frustrating. The government has vowed to develop both the infrastructure and labour market to service tourists.

For now, the small numbers of western tourists who do make their way to Saudi Arabia are usually the more adventurous types. Filippo Amone, an Italian economist visiting the ruins of AlUla with his girlfriend, said they had found the site on the internet and decided to see it for themselves.

“We’re the kind of couple who prefer to visit places where we find new things and learn,” he said.

❖ Egypt’s economic woe spreads across all classes - Financial Times - 16/2/2023

Outside the Cairo bicycle shop where he works as a mechanic, Ahmed bemoaned soaring prices and the absence of customers in Egypt’s crisis-hit economy.

“People have stopped buying and there isn’t as much repair work,” said the father of three teenagers, who did not want to give his surname. “So we’re buying less meat — it’s once or twice a month at most,” he said, adding that his modest wages had failed to keep up with the surging cost of basic goods.

“Look at the price of eggs. If I gave each child an egg for breakfast, how much would that cost?”

After three devaluations in 2022, the Central Bank of Egypt floated the pound in January to meet an IMF condition for a \$3bn loan, the country’s fourth bailout from the fund since 2016. The move, coupled with a foreign currency crunch causing shortages in imported goods, has sent inflation soaring and imposed even greater hardship on millions of poor families.

The Egyptian pound has halved in value against the dollar, falling from E£15.8 to the US currency in March 2022 to E£30.5 this week. Annual urban inflation stood

at 25.8 per cent in January, its highest level in five years. Annual food price inflation in urban areas soared 48 per cent in January.

The dollar shortage was partly sparked by Russia's full-scale invasion of Ukraine, which led portfolio investors to pull \$20bn from the country. This has eased slightly as a result of the devaluation but the cost of living crisis is affecting Egyptians of all classes and not just the poor such as Ahmed.

Inji, a homeopath living in an upscale part of Cairo who also did not give her surname, tries to avoid visiting the dentist to save money and instead waits for her toothache to recede.

"If I go, I'll have to pay for an X-ray and E£400 for the journey there and back," she said. "Now I calculate every trip I make."

For Egyptians this is a grim reminder of the 2016 devaluation that accompanied a \$12bn IMF loan package. Inflation soared to 30 per cent and millions were driven into poverty. Seven years later, 60 per cent of Egypt's 105mn population can be classified as poor or vulnerable, according to the World Bank.

The ramifications of the Ukraine war exposed the weakness of the country's economic model since the 2016 agreement, analysts said. Inflows of "hot money" from investors attracted by one of the highest interest rates in the world into short-term debt ensured that foreign currency was readily available.

But the exit of those funds has created a currency crisis in a country that is heavily dependent on imports of food and other goods.

Despite international praise for reforms that were part of the IMF deal, such as cuts in energy subsidies, Egypt's private sector has stagnated while the government poured billions into infrastructure projects, usually overseen by the military.

Some of these ventures were needed but others were criticised as vanity projects, such as the building of a new capital outside Cairo. Businesses have argued that the expanding role of the military in the economy had spooked private and

foreign investments wary of competing with the country's most powerful institution.

Under its latest agreement with the IMF, Cairo will implement reforms to boost private sector participation. A state-ownership policy endorsed by President Abdel Fattah al-Sisi defines the sectors that are not considered strategic, from which the state has undertaken to withdraw. The government last week announced plans to offer stakes in dozens of state companies for privatisation.

The IMF has also demanded greater transparency and regular reporting of the finances and tax payments of state and military enterprises.

Sisi said this month that military-owned companies paid tax and utility bills and did not compete unfairly with the private sector. He also repeated an earlier assertion that all could be opened up for private sector participation.

“We’ve argued for some time that a crucial step to unlocking faster productivity growth and higher economic growth in the long run will be to reduce the footprint of both the state and the military in the economy,” said James Swanston, an economist at Capital Economics, a London-based consultancy.

“This will allow for greater competition and entice foreign investors into Egypt, which should allow for a transfer of technology and knowledge to boost economic growth over a longer horizon.”

In the short-term, however, inflation is expected to increase further, to “peak at around 26 to 27 per cent year on year as the impact of earlier falls in the pound continues to push up non-food inflation”, he added.

The government has postponed electricity price increases and expanded social protection programmes to cover almost a quarter of the population to mitigate the effects of inflation.

But Egyptians already battered by high prices fear they will face even steeper inflation. “All prices have increased but incomes have not,” said Robert Botros, a family therapist, who added that clients were cutting down on visits to save money.

His children's school fees have jumped 50 per cent since the start of the school year in September, and the family has stopped going to fast-food restaurants to rein in their expenses.

"I'm now worried they'll increase fuel prices, which will increase the cost of everything, starting with fruit and vegetables," Botros said. "I don't see anything to make me feel reassured."